

نسبة التشبيه والتجسيم إلى السلف في كتابي الفرق بين البغدادي والملل والنحل
للشهرستاني -دراسة نقدية مقارنة-

The Attribution of anthropomorphism and Personification to the Predecessors in the Books al-Farrq Baina al-Firaq by Al-Baghdādī and Al- Milal Wa Al-Nihal by Al-Shahrastani -Comparative Critical Study-

[10.35781/1637-000-123-002](https://doi.org/10.35781/1637-000-123-002)

د. فتحية بنت علي القحطاني*

*أستاذ العقيدة المساعد بكلية الشريعة والقانون
جامعة الإمام عبدالرحمن بن فيصل

الملخص

- الهدف البحث إلى كشف أساليب التشويه لعقيدة السلف من خلال نموذجين من النماذج المعتمدة والأصيلة في التأليف في بيان المذاهب والفرق، وهما كتابي: "الفرق بين الفرق" للبغدادي و"الملل والنحل" للشهرستاني، وبيان سبب هذا التشويه في هذين النموذجين؛ بتحرير محل النزاع في معنى التشبيه والتجسيم عندهما، وتتبع أقوالهما في مبحثي التشبيه والتجسيم، وتحليلها، والمقارنة بينهما، ونقد أقوالهما؛ لذلك تم اتباع المنهج الاستقرائي بنوعيه الوصفي والتحليلي، والمنهج النقدي، وفي خاتمة البحث تم الوصول إلى نتائج منها:
- محل النزاع بين أهل السنة والأشاعرة في نفي التشبيه والتجسيم: هو الصفات الاختيارية والخبرية فالأشاعرة، ومنهم البغدادي والشهرستاني يسمون من يثبتها مشبهاً ومجسماً.
- التحذير من المصنفات التي تُعرّف بالمشبهة، والمجسمة، التي أصحابها ليسوا على منهج السلف في فهم النصوص؛ لأنها قد تزين الباطل وتروجه، وتشوه الحق وتنفر منه.
- الكلمات المفتاحية: التشبيه - التجسيم - الأشاعرة - البغدادي - الشهرستاني - السلف.

The Attribution of anthropomorphism and Personification to the Predecessors in the Books al-Farq Baina al-Firaq by Al-Baghdādī and Al-Milal Wa Al-Nihal by Al-Shahrastani -Comparative Critical Study-

Prepared by: Fatiha bint Ali Al-Qahtani*

*Assistant Professor of Aqeedah, College of Sharia and Law,
Imam Abdulrahman bin Faisal University

Abstract

The research aims to reveal the methods of distorting the doctrine of the Salaf through two of the approved and authentic models of writing in explaining the doctrines and sects, which are the books: “al-Farq baina al-Firaq” by Al-Baghdādī and “al-Milal wa Niḥal by al-Shahrastani”, clarifying the reason of anthropomorphism and personification by them. Hence the research adopted an inductive in its two types the descriptive and analytical and the critical approach. The study concluded by revealing the most important findings, some of which are:

The point of dispute between the Ahl al-Sunnah and the Ash'aris regarding the denial of anthropomorphism and personification concerns the voluntary and descriptive attributes. The Ash'aris label those who affirm these attributes as ‘mushabih’ (those who liken Allah to creation) and ‘mujassima’ (those who attribute physical forms to Allah).

The doctrine of the Salaf was notably absent in Al-Shahrastani’s book ‘al-Milal’ and was heavily mixed, obscuring the truth with falsehood. This was due to his engagement in the study of theology and philosophy, which distracted him from seeking hadith and jurisprudence, leading to a significant ignorance of the Sunnah and the Salafi methodology, and causing him to conflate it with erroneous schools of thought”.

Warning against the works that introduce the ‘mushabih’ and ‘mujassima’, as their authors are not knowledgeable in hadith nor adhere to the Salafi methodology in interpreting texts. Such writings can beautify falsehood and promote it, while distorting the truth and driving people away from it.

Keywords: anthropomorphism - personification - Ash'ari - Al-Baghdadi - Al-Shahrastani – the Salaf.

المقدمة

لا شك أن تشبيه الله بخلقه كفر وضلال، والمسلمون جميعاً متفقون على إنكار ذلك وذم من شبه الله بخلقه⁽¹⁾، وأشد الناس تعظيماً لله السلف⁽²⁾ ومن سار على نهجهم، هم أشد الناس ذماً ومقتاً للمشبهة الممثلة؛ لما قام في قلوبهم من جلال الله وعظمته، مع إثباتهم الصفات التي ثبتت لله ﷻ؛ ولذلك يقول نعيم بن حماد: "من شبه الله بشيء من خلقه فقد كفر، ومن أنكر ما وصف الله به نفسه فقد كفر؛ فليس ما وصف الله به نفسه ورسوله تشبيه"⁽³⁾ فمن المحال عقلاً أن يكون أشد الناس تعظيماً لكتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وذماً للمشبهة أن يكونوا هم أنفسهم المشبهة!!

ولا يعقل هذا إلا من باب الجهل والتعصب، وهذا ما يقع عند من يصنف في كتب الفرق وهو على غير منهج السلف أو هو جاهل بمذهب السلف على الوجه الحقيقي.

مشكلة البحث:

الكتب المصنفة في الفرق كثيرة قديماً وحديثاً، فما كان منها على غير مذهب السلف؛ لا يكاد يسلم من وصف أهل السنة بما لا يتصفون به خاصة في مبحث المشبهة والمجسمة، ففي هذه المباحث يُوصف السلف بما لا يتصفون به، ويُنكر عليهم ما نطق الكتاب والسنة به؛ فمن باب الدفاع عن عقيدة السلف وإظهارها على الوجه اللائق خاصة في الكتب التي تمثل مرجعاً عن الفرق، وتتسبب إلى مذهب أهل السنة كان هذا البحث للإجابة عن الأسئلة التالية:

أسئلة البحث:

هل مبحث المشبهة والمجسمة في كتابي الفرق والملل يذم من يشبه الله بمخلوقاته حقاً؟

هل ظهرت عقيدة السلف في كتابيهما كما هي معروفة عنهم في كتبهم وآثارهم المسندة؟

(1) اللالكائي، "شرح أصول اعتقاد أهل السنة". تحقيق: أحمد الغامدي، (ط5، الرياض: دار طيبة 1418هـ). سياق ما روي في تكفير المشبهة 3: 583-588.

(2) السلف عند علماء الاعتقاد هم: الصحابة والتابعين وتابعيهم من القرون المفضلة من الأئمة الأعلام المشهود لهم بالإمامة والفضل، ومن تمسك بالكتاب والسنة وسار على نهج الصحابة والتابعين فهو داخل في دائرة السلف. ينظر الأثري، "الوجيز في عقيدة السلف" (ط3، دار الراية 1425هـ) ص33.

(3) اللالكائي، المرجع السابق 3: 587.

هل البغدادي⁽⁴⁾ والشهرستاني⁽⁵⁾ رحمهما الله على علم بالسنة كما جاءت عن النبي ﷺ ؟

أهمية البحث:

1- إن كتابي الفرق بين الفرق، والملل والنحل من الكتب المعتمدة والأصيلة في بيان المذاهب والفرق؛ فإذا كانا كذلك ولم يكن فيهما مذهب السلف خالصا كما هو، وكان مع ذلك مشوها ومخلوطا مع مذاهب باطلة، كان ذلك سبب في الجهل بالحق، بل واعتقاد الباطل حقا لما في الكتابين من تلبيس ظاهر وخفي.

2- إن دراسة مبحث المشبهة والمجسمة في الكتابين للبغدادي والشهرستاني؛ وهما من أعلام الأشاعرة البارزين يظهر الخلاف والاختلاف الكبير بين المذهبين مذهب السلف أهل السنة والجماعة، ومذهب الأشاعرة.

أهداف البحث:

1- الفهم الصحيح لمعنى التجسيم والتشبيه، وتحرير محل الخلاف بين أهل السنة، وبين الأشاعرة؛ للوصول إلى المُنزَّه الحقيقي لله -عز وجل-.

2- كشف التشويه لعقيدة السلف في كتابي الفرق بين الفرق للبغدادي، والملل للشهرستاني، وبيان سبب ذلك.

3- التحذير من الرجوع إلى كتب ومعاجم أهل التعطيل -الذين لا يثبتون الصفات التي أثبتها الله ﷻ لنفسه، وأثبتها له رسوله ﷺ على ما يليق بجلاله ﷻ- في فهم التشبيه والتجسيم.

الدراسات السابقة:

الأبحاث التي تكلمت عن التشبيه والتجسيم وذم التمثيل كثيرة وأجمعها:

- "التشبيه والتمثيل في الصفات وموقف الفرق الإسلامية منه"⁽⁶⁾.

(4) عبد القاهر بن طاهر البغدادي (ت: 429) من أعلام الأشاعرة والشافعية قال عنه الذهبي: "له تصانيف في النظر والعقليات". ينظر "سير أعلام النبلاء" تحقيق: شعيب الأرنؤوط، (ط3)، بيروت: مؤسسة الرسالة 1405هـ، 17: 572.

(5) محمد بن أبي القاسم الشهرستاني (ت: 548) كان في صغره منشغلا بالعلوم الشرعية لكنه نحى منحاً آخر وهو الاشتغال بالكلام والفلسفة قال عنه الذهبي: صاحب التصانيف شيخ أهل الكلام والحكمة ينظر سير أعلام النبلاء 20: 286-287، وينظر الحسيناني، محمد بن ناصر. "منهج الشهرستاني في كتابه الملل والنحل عرض وتقويم". (دار الوطن، 1407هـ)، ص 51.

(6) للباحث: د. علي بن سالم المري، إشراف د. الخميس، محمد بن عبد الرحمن، رسالة ماجستير، جامعة الإمام محمد بن سعود عام 1419هـ.

هذه الرسالة جاءت في بابين، الباب الأول: عن معنى التمثيل والتشبيه، وأنواعه وجذوره، وأكد في الفصل الأول من هذا الباب في مبحث أنواع التشبيه أنه نوعان: تشبيه الخالق بال مخلوق، وتشبيه المخلوق بالخالق، وأن النوع الأول: قال به أوائل الشيعة، وأن متأخريهم: قد انتهوا إلى التعطيل، وأن مقالة التشبيه في هذا النوع لا قائل بها الآن، واستفدت من هذه النتيجة التي يؤيدها الواقع الآن فهذا البحث تميز أنه يبين أهمية الكتابة في هذه المقالة من جانب أنه لا قائل بهذه المقالة الآن، فمن يتوسع في ذم المشبهة والمجسمة هو يتوسع في ذم من لا وجود له الآن⁽⁷⁾، أو يذم عقيدة سلف صحيحة بعيدة كل البعد عن التشبيه، وهو ما يركز عليه هذا البحث ويبين أن غالب مقالات الذم الآن المقصود بها هذا النوع. أما الباب الثاني: عن مفهوم التشبيه والتمثيل عند الفرق فتكلم عن معنى التشبيه عند الجهمية والمعتزلة وفي المبحث الثالث تكلم عن التشبيه عند الأشاعرة و الماتريدية لكن تكلم عن عقيدتهم بإجمال فلم يخص البغدادى والشهرستاني بتفصيل في بيان مقالاتهم وطريقتهم في عرضها وهذا البحث سيخصصهما بالبحث في تتبع مقالاتهم ونقدتها بإذن الله.

- "مقالة التشبيه وموقف أهل السنة منها"⁽⁸⁾.

هذه الرسالة جاءت في ثلاث مجلدات فاستوعبت ما في الرسالة السابقة وزادت بتتبع الطوائف الذين نبزوا أهل السنة بالتشبيه والتجسيم وقد عقد الفصل الأول من الباب الثالث بعنوان: (مقالات المعطلة في نبز أهل السنة بالتشبيه والحشو والتجسيم وبيان براءتهم من ذلك على سبيل الإجمال) وممن تتبع مقالاتهم في نبز أهل السنة بالتشبيه: الأشاعرة⁽⁹⁾، وذكر مقالاتهم فيهم لكن على سبيل الإجمال فلم يعتمد تخصيص تتبع مقالات البغدادى ولا الشهرستاني: لذلك لم يذكر إلا نصا واحدا للشهرستاني في وصفه للسلف بالتشبيه، أما هذا البحث فيتتبع مقالاتهما ويبين ما فيها من تشويه وتليبس وينقدها، ثم هذه الرسالة ختمت بالباب الرابع بعنوان: (وقوع طوائف من أهل البدع المعاصرة في مقالة التشبيه عرض ونقد) وهو يعارض ما في الرسالة السابقة؛ بأنه لا قائل بمقالة التشبيه والتجسيم الآن، بل إن

(7) وليس معنى هذا عدم ذمهم، وألا يحذر من التشبيه والتمثيل، بل يحذر منه لأنه ينافي توحيد الله وتعظيمه، لكن هذا المقصود العظيم ليس له حضور في موطن ذم مقالات المشبهة عند هذا الصنف من الناس، وهذا معنى كلام ابن تيمية: "فصارت بحوث التشبيه عندهم لفظية غير نافعة، وبحوثه المعنوية في ذلك ضائعة" أحمد بن تيمية، "درء تعارض العقل والنقل"، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، (ط2)، المملكة العربية السعودية: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1411 هـ. 4: 144. وسيأتي نقل كلامه كاملا في المبحث الثاني.

(8) للباحث: د. جابر بن إدريس أمير، إشراف د. أحمد بن عطية الغامدي، رسالة دكتوراة، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة 1421 هـ.

(9) المرجع السابق من 163-174.

الباحث عقد هذا الباب رداً⁽¹⁰⁾ على من يقول: أن مقالة التشبيه لا قائل بها الآن! وهذا البحث يضيف التوضيح والبيان، والجمع بين ما ذهبت إليه الرسالتان العلميتان الجليلتان، وأنه لا تعارض بينهما.

- ومن الدراسات عن كتاب الملل رسالة بعنوان: "منهج الشهرستاني في كتابه الملل والنحل عرض وتقويم"⁽¹¹⁾.

هذه الرسالة تم الاستفادة منها -فيما يخص الشهرستاني، والإحالة إلى موطن الاستفادة في هذا البحث- فقد ذكر السحيباني مزايم وتلبيس الشهرستاني على القارئ، لكن بدون ذكر صور وأمثلة توضح هذا التلبيس والخلط، فهذا البحث أضاف البيان والأمثلة التي توضح وتدل على ما ذكر من أقوال الشهرستاني في كتابه الملل، وأضاف أيضاً نقد تلك الأمثلة التي توضح التلبيس.

- ومن الدراسات التي تكلمت عن كتاب "الفرق بين الفرق": رسالة بعنوان: "عبد القاهر البغدادي ومنهجه في كتابه الفرق بين الفرق عرض وتقويم"⁽¹²⁾.

هذه الرسالة اعتنت ببيان منهج البغدادي في عرضه للفرق ورده عليهم، وكانت تذكر المميزات التي له والنقد الذي عليه، وذكرت غياب عقيدة أهل السنة عن كتاب البغدادي، لكن لم تتطرق إلى تشويهه عقيدتهم ونسبة التشبيه لهم، فلم يكن في هذه الرسالة ما ينص أو يشير إلى شناعته على معتقد أهل السنة ونسبة خالص معتقدهم إلى التشبيه، وهذا ما سيضيفه هذا البحث، ويتبعه وينقده بإذن الله.

منهج البحث: المنهج الاستقرائي، والنقدي، استقرائياً بتتبع ما ذكره البغدادي والشهرستاني في مبحث التشبيه والتجسيم، وتحليل ذلك، ثم النقد.

إجراءات البحث:

- 1- عزو الآيات القرآنية الواردة في البحث إلى مواضعها من القرآن الكريم، مع ذكر اسم السورة ورقم الآية، وكتابتها بالرسم العثماني.
- 2- تخريج الأحاديث والحكم عليها من كتب أهل العلم إذا لم تكن في الصحيحين.
- 3- الترجمة الموجزة للفرق والأعلام غير المشهورين.

(10) ينظر: جابر بن إدريس، "مقالة في التشبيه"، 3: 7.

(11) للباحث: د. محمد بن ناصر السحيباني، إشراف د. ناصر العقل، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة 1413هـ.

(12) للباحثة: د. هند العصيمي، إشراف د. محمد العلي، رسالة ماجستير، جامعة الإمام محمد بن سعود عام 1420-1421هـ.

خطة البحث:

قسمت البحث إلى: مقدمة: فيها أهمية البحث، وأهدافه، ومنهجه، ومبحثين:

المبحث الأول: معنى التشبيه والتجسيم.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول معنى التشبيه والتجسيم في اللغة، وعند أهل السنة، والأشاعرة.

المطلب الثاني تحرير محل النزاع بين أهل السنة والأشاعرة في نفي التشبيه.

المبحث الثاني: عقيدة السلف في مبحث المشبهة والمجسمة من كتاب الفرق بين الفرق والملل والنحل.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: عقيدة السلف في كتاب الفرق بين الفرق والمآخذ على البغدادي.

وفيه مسائل:

المسألة الأولى: أنواع التشبيه.

المسألة الثانية: التجسيم المنسوب إلى الكرامية.

المسألة الثالثة: إدخال ما هو من صريح مذهب السلف في مقالات المشبهة.

المطلب الثاني: عقيدة السلف في كتاب الملل والنحل والمآخذ على الشهرستاني.

وفيه مسائل:

المسألة الأولى: نسبة التشبيه إلى السلف.

المسألة الثانية: دعواه أن إجراء النصوص على ظاهرها يلزم منه التشبيه.

المسألة الثالثة: دعواه أن مذهب السلف في الصفات منقسم إلى قسمين التفويض والتأويل.

المسألة الرابعة: التلبيس على القارئ.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج.

المبحث الأول معنى التشبيه والتجسيم

المطلب الأول معنى التشبيه والتجسيم في اللغة وعند أهل السنة والجماعة والأشاعرة:

التشبيه في اللغة:

الشَّبه والشَّبه والشَّبه المثل والجمع أشباه وشبهه إياه وشبهه به مثله، والمشتبهات من الأمور: المشكلات، والمتشابهات: المتماثلات وتشبه فلان بكذا والتشبيه: التمثيل⁽¹³⁾.

التجسيم في اللغة:

الجِسْمُ: الجَسَدُ، وجماعة البدن أو الأعضاء من الناس والإبل والدواب، وغيرهم من الأنواع العظيمة الخلق⁽¹⁴⁾، وعلى هذا فلفظ الجسم أصله في اللغة هو: الجسد (البدن).

معنى التشبيه والتجسيم عند أهل السنة والجماعة:

يرى أهل السنة أن لفظ التشبيه: لفظ مجمل يُراد به أحد معنيين:

1- نفس معنى المماثلة: وهو تشبيه الخالق بالخلق؛ بأن يُثبت لله تعالى في ذاته، أو صفاته، من الخصائص مثل ما يثبت للمخلوق، مثل أن يقول: يدي الله عز وجل مثل أيدي المخلوقين، وهو ما نفاه القرآن ودل عليه العقل من أن خصائص الرب تعالى لا يوصف بها شيء من المخلوقات ولا يماثله شيء من المخلوقات في شيء من صفاته.

2- ويراد به: المشابهة في الاسم وأصل المعنى العام الكلي، وهذا معنى لا يصح نفيه عقلاً ولا شرعاً وهو أنه لا يثبت لله شيء من الصفات فلا يقال: له قدرة ولا علم ولا حياة لأن العبد موصوف بهذه الصفات⁽¹⁵⁾.

وعلى هذا فالتشابه: قد يكون كاملاً، فيكون تمثيلاً وهو: تشبيه صفات الخالق بصفات المخلوق تشبيهاً كاملاً من جهة الكيفية والمعنى، مثل أن يقول: يده كيدي، وصورته كصورتي، وقد يكون التشابه ناقصاً: فيكون في كل المعنى، أو في أصل المعنى، والممنوع: الذي في كل المعنى وهو:

⁽¹³⁾ ينظر: محمد بن أحمد الأزهرى، "تهذيب اللغة". تحقيق: محمد خفاجي، (الدار المصرية بدون ت). باب الهاء والشين 6: 90؛ ومحمد بن مكرم، ابن منظور. "لسان العرب". (ط1، بيروت: دار الفكر، 1410هـ). (شبه) 13: 503.

⁽¹⁴⁾ ينظر: ابن منظور، "لسان العرب". (جسم) 12: 99؛ وإسماعيل الجوهري، "الصاح". تحقيق: أحمد بن عبد الغفور عطار، (طبع على نفقة الشربتلي، 1403هـ). 5: 1887.

⁽¹⁵⁾ ينظر: علي سالم المري، "التشبيه والتمثيل في الصفات وموقف الفرق الإسلامية منه"، رسالة ماجستير، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، (1419هـ). 24.

التشبيه في بعض الصفة، فهذا ينبغي تَجْنُبُهُ؛ لأنَّ صفة الرب معناها في حقه كامل لا يعتريه نقص من وجه من الوجوه، وأما في المخلوق ففيه الصفة، لكنها ناقصة تناسب نقصه، فإذا قيل لا نُشَبِّهه ينصرف هذا النفي للتشبيه في الكيفية، أو في تمام المعنى، ولا يندرج في ذلك إثبات أصل المعنى⁽¹⁶⁾.

والإمام أحمد بن حنبل امتنع في مناظرته للجهمية أن يقول هو شيء كالأشياء فقال: إن الشيء الذي لا كالأشياء قد عرف أهل العقل أنه لا شيء⁽¹⁷⁾.

ويوضح ابن تيمية أن التفريق بين التمثيل والتشبيه ليس مختصاً بأهل السنة بل وأهل التحقيق من المتكلمين فيقول: "ولهذا كان أئمة أهل السنة، ومحققو أهل الكلام يمنعون من أن يقال لا يشبه الأشياء بوجه من الوجوه فإن مقتضى هذا كونه معدوماً، ومنهم طوائف يطلقون هذا، لكن من هؤلاء من يريد بنفي التشابه: نفي التماثل؛ فلا يكون بينهما خلاف معنوي إذ هم متفقون على نفي التماثل بوجه من الوجوه كما دل على ذلك القرآن... كما يُعلم أيضاً بالعقل، وأما النفاة من الجهمية وأشباههم؛ فلا يريدون بذلك إلا نفي الشبه بوجه من الوجوه وهذا عند كل من حقق هذا المعنى لا يصلح إلا للمعدوم وقد قرر ذلك غير واحد من أئمة المتكلمين حتى أبو عبد الله الرازي⁽¹⁸⁾"⁽¹⁹⁾.

ومع أن المحققين من أهل الكلام يفرقون بينهما كأهل السنة والجماعة إلا أن العلم والعمل اجتمع لأهل السنة والجماعة، أما المتكلمون فكان العلم حجة عليهم؛ لأنهم لم يطبقوا ما علموه، بل فرقوا بين التماثلين، وجمعوا بين النقيضين.

(16) صالح آل الشيخ، "شرح العقيدة الطحاوية". (مصر: دار المودة، 1432هـ). 60 باختصار، وينظر: أحمد ابن تيمية. "منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية". تحقيق: محمد رشاد. (ط1، 1406هـ). 2: 111. ومحمد بن صالح العثيمين. "فتح رب البرية بتلخيص الحموية ضمن رسائل في العقيدة". (ط2، دار طيبة، 1406هـ). 55.

(17) "الرد على الجهمية والزنادقة". تحقيق: عبد الرحمن عميرة، (ط2، دار اللواء، 1402هـ). 105.

(18) محمد بن عمر الحسن الرازي (ت: 606) من أئمة الأشاعرة الذين مزجوا المذهب الأشعري بالفلسفة ينظر: ابن حجر، "لسان الميزان". تحقيق: أبو غدة، (ط1، دار البشائر الإسلامية 2002م) 4: 426.

(19) ابن تيمية، "بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية". تحقيق: محمد بن قاسم، (ط1، مكة المكرمة: مطبعة الحكومة، 1392هـ)، 1: 477؛ وسوف يأتي بإذن الله ذكر كلام الرازي.

التشبيه المنهي عنه نوعان:

النوع الأول: تشبيه الخالق بالمخلوق

وهو الذي سبق أنه بمعنى التمثيل الذي في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾⁽²⁰⁾
الشورى: ١١.

النوع الثاني: تشبيه المخلوق بالخالق، والتشبه بالخالق.

وهذا النوع هو حقيقة الشرك بالله؛ لأن المشرك مشبه للمخلوق بالخالق فيما يختص به الخالق من الأفعال أو الحقوق والعبودية، أو الصفات، فالأول كفعل من أشرك في الربوبية ممن زعم أن مع الله خالقا والثاني كفعل المشركين بأصنامهم؛ حيث زعموا أن لها حقا في الألوهية فعبودها، والثالث: كفعل الغلاة في مدح النبي ﷺ مثل أنه يُغيثُ أو أنه يسمع وهو غائب، أو القول أنه لا شبيه له، وهذا لاشك أنه تشبيه وهو في حد ذاته من جهة التشبيه كفر وشرك بالله لمن اعتقده⁽²⁰⁾، وأما في جانب التشبه بالخالق: فمن تعاضم وتكبر ودعا الناس إلى إطرائه في المدح والتعظيم، والخضوع والرجاء، وتعليق القلب به خوفا، ورجاء، والتجاء، واستعانة؛ فقد تشبه بالله ونازعه في ربوبيته وإلهيته⁽²¹⁾.

وهذا النوع الثاني من التشبيه بصوره المتعددة من صرف العبادات أو نسبة شيء من أفعال الله أو صفاته لغير الله، موجود بكثرة في الناس، بل ويقع من جهال المسلمين؛ فأهل السنة والجماعة يهتمون ببيان هذا النوع، وعرضه والتفصيل فيه، والتحذير منه كثيرا، ومؤلفاتهم فيه كثيرة جداً.

(20) ينظر: ابن القيم، "الداء والدواء". تحقيق: محمد الأصلي. (ط5، المدينة المنورة: دار عطاءات العلم، 1445) 313-316؛ والعثيمين، "فتح رب البرية"، 55.

(21) ينظر: ابن القيم، "الداء والدواء"، 316.

معنى التجسيم عند أهل السنة:

ليس للجسم معنى عند أهل السنة والجماعة غير معناه في لغة العرب التي نزل بها القرآن؛ لأنهم لم يصطلحوا على معانٍ تخالف اللغة، فهو إما البدن الشيء الغليظ والكثيف، أو مقداره، لكن لما أدخل لفظ الجسم في أصول الدين والتوحيد، وصار له معنى مصطلح عليه عند المتكلمين غير معناه في اللغة، صار موقف أهل السنة والجماعة وسطاً بين طرفين، فالناس في إثبات لفظ الجسم في صفات الله على ثلاثة مذاهب:

- الأول: إثبات الجسم وهو قول: الهشامية⁽²²⁾، والجواريبة⁽²³⁾، من الرافضة وكذلك قول: محمد ابن كرام⁽²⁴⁾.
- الثاني: نفي الجسم وهو قول أبي الحسن الأشعري وكثير من أتباع الأئمة الأربعة من المتكلمين.
- الثالث: عدم إطلاق لفظ (الجسم) لا نفياً ولا إثباتاً.

وهذا الثالث: هو القول الثابت عن أئمة السنة المحضة: كالإمام أحمد، وذويه، فلا يطلقون لفظ الجسم لا نفياً ولا إثباتاً، فمنهم: من يكف عن التكلم في ذلك، ومنهم من يستفصل المتكلم؛ فإن ذكر في النفي، أو الإثبات معنى صحيحاً؛ قبله، وعبر عنه بعبارة شرعية، لا يعبر عنها بعبارة مكروهة في الشرع، وإن ذكر معنى باطلاً رده⁽²⁵⁾؛ ولهذا لما ذكر أبو عيسى برغوث⁽²⁶⁾ لأحمد هذا في مناظرته إياه، وأشار إلى أنه إذا قلت إن القرآن غير مخلوق؛ لزم أن يكون الله جسماً؛ لأن القرآن صفة وعرض، ولا يكون إلا بفعل، والصفات، والأعراض، والأفعال، لا تقوم إلا بالأجسام، أجابه الإمام أحمد: بأننا

(22) أصحاب هشام بن الحكم، الرافضي (ت: 190هـ)، يزعمون: أن معبودهم جسم، وله نهاية وحدٌ، طويل، عريض، عميق، طوله مثل عرضه ينظر: الأشعري، "مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين"، تحقيق: نعيم زرزور، (ط1، المكتبة العصرية، 1426هـ)، 1:

(23) أصحاب داود الجواربي، رأس في الرفض، والتجسيم، يزعم: أن ربه لحم ودم على صورة الإنسان. ينظر: ابن حجر، "لسان الميزان". 3: 414؛ الأشعري، "مقالات" 1: 166

(24) محمد بن كرام السجستاني (ت: 255هـ)، قال عن المعبود: "إنه جسم لا كالأجسام" ينظر ابن حجر "لسان الميزان"، 5: 354؛ وأحمد بن تيمية، "رد تعارض العقل والنقل". تحقيق: د. محمد رشاد سالم. (ط2، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة: الثانية، 1411 هـ)، 3: 6.

(25) ينظر: ابن تيمية، "منهاج السنة"، 2: 198.

(26) برغوث محمد بن عيسى (ت: ٢٤٠ هـ) جهمي رأس في البدعة، أحد مناظري الإمام أحمد وقت المحنة، يقول بقول المعتزلة في التوحيد إلا في الإرادة، وخالفهم في القدر، والإيمان. ينظر: محمد الذهبي، "سير أعلام النبلاء" تحقيق: شعيب الأرنؤوط، (ط3، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1405هـ)، 10: 554؛ والأشعري، "مقالات الإسلاميين"، 1: 222.

نقول: إن الله أحد صمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد، وأن هذا الكلام لا يُدرى مقصود صاحبه به فلا نطلقه لا نفيًا ولا إثباتاً⁽²⁷⁾.

وهذا الموقف وهو (التوقف والتفصيل) هو الموقف الصواب لوجهين:

أحدهما: أنه ليس متأثراً بإطلاق هذا اللفظ نفيًا ولا إثباتًا لا في كتاب ولا سنة ولا أثر عن أحد من الصحابة والتابعين لهم بإحسان ولا غيرهم من أئمة المسلمين فصار من البدع المذمومة.

الثاني: أن لفظ الجسم فيه اشتراك بين معناه في اللغة ومعانيه المصطلح عليها وفي المعنى منازعات عقلية فيطلقه كل قوم بحسب اصطلاحهم وحسب اعتقادهم، فيدخل فيه حق، وباطل؛ فالذين أثبتوه: أدخلوا فيه من النقص، والتمثيل، ما هو باطل والذين نفوه: أدخلوا فيه من التعطيل، والتحريف، ما هو باطل⁽²⁸⁾.

فيكون معنى التجسيم عند أهل السنة والجماعة:

اعتقاد مماثلة صفات الله تعالى لصفات المخلوقين، وأنه جسم كالأجسام، كاعتقاد أن يد الله كأيدي الخلق، أو نزوله كنزولهم، أو كلامه ككلامهم -تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً- أما إثبات الصفات التي أثبتها الله تعالى لنفسه، أو أثبتها له رسوله ﷺ على الوجه اللائق به -سبحانه وتعالى- من غير تمثيل لها بصفات الخلق؛ فهذا لا يعد تجسيماً، ولا تشبيهاً، ولا تمثيلاً رغم أنوف المتكلمين والمبشرين على المسلمين⁽²⁹⁾.

معنى التشبيه والتجسيم عند المتكلمين من الأشاعرة:

أولاً معنى التشبيه في اصطلاح المتكلمين: هو التمثيل.

قال الباقلاني⁽³⁰⁾: "ولا يجوز أن يكون صانع المحدثات مشبهاً لها؛ لأنه لو أشبهها لكان لا يخلو أن يشبهها في الجنس، أو في الصورة، ولو أشبهها في الجنس؛ لكان محدثاً كهي، ولكانت قديمة كما أنه قديم؛ لأن المشتبهين هما: ما سد أحدهما مسد صاحبه وناب منابه"⁽³¹⁾.

(27) ينظر: ابن تيمية، "منهاج السنة"، 2: 609، 2: 105، 2: 224.

(28) المرجع السابق.

(29) المري، "التشبيه والتمثيل"، 45.

(30) محمد بن الطيب الباقلاني (ت: 403) انتهت إليه الرئاسة في مذهب الأشاعرة انتصر لمذهب أبي الحسن الأشعري وقد يخالفه في مضائق فإنه من نظرائه. ينظر الذهبي "سير أعلام النبلاء" 17: 190.

(31) محمد الباقلاني، "تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل". تحقيق: عماد الدين، (ط1، بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، 1987م)، 44.

وفي التبصير: "الخالق لا يشبه الخلق في شيء لأن مثل الشيء ما يكون مشاركا له في جميع أوصافه الجائزة والواجبة والمستحيلة ويعبر عنه بأن المثلين كل شيئين ينوب أحدهما مناب صاحبه ويسد مسده وأصله قوله تعالى ليس كمثله شيء وهو السميع البصير" (32).

وعدم التفريق هذا هو السبب في عدم ضبط التشبيه الذي ينفونه، يقول ابن تيمية: "واضطرب من خالف شيئا من السنة في الأصل الذي يضبطه في نفي التشبيه إذ جعل مسمى التشبيه والتمثيل واحدا" (33).

فهذه التعريفات تدل على أن المتكلمين لا يفرقون بين معنى التشبيه، والتمثيل في الاصطلاح، وإن كانوا يعلمون الفرق من حيث اللغة، ولا شك أن هذا افتراء على اللغة وتغيير لاستعمالات العرب لهذه الألفاظ (34).

ومما يدل على أنهم يعلمون الفرق لكن يجمعون بينهما عند الإطلاق وعندما يتعرضون لمسلماتهم:

- قول البيجوري عند تعريفه للتشبيه: "الشبه والشبيه بمعنى كالحب والحب، وذلك المعنى هو المساوي في أغلب الوجوه... والمثل هو المساوي في جميع الوجوه، لكن المراد بالشبه هنا مطلق المشابهة فيشمل كلا منهما" (35).
- وأئمة الأشاعرة أقروا بأن إطلاق مثل هذه العبارات غير دقيق وأن القول بنفي التشبيه مطلقا يؤدي إلى إنكار صفات الله (36)، يقول أبو المعالي الجويني (37) في الرد على الباطنية، وبعض الفلاسفة الذين يقولون: إن الاشتراك في صفة من صفات الإثبات يوجب الاشتباه والتمثيل قال أبو المعالي: "فأما الرد على الفلاسفة فمن أوجه أحدها: الاتفاق على أن السواد يشارك البياض في بعض صفات الإثبات من الوجود والعرضية واللونية ثم هما مختلفان وكذلك الجوهر والعرض والقديم والحادث لا يمتنع

(32) طاهر الإسفراييني، "التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكة". تحقيق: كمال الحوت، (ط1، بيروت: عالم الكتب، 1983م)، 157-158.

(33) أحمد بن تيمية، "درء تعارض العقل والنقل"، 5: 188.

(34) المري، "التشبيه والتمثيل"، 28.

(35) إبراهيم الباجوري، "شرح جوهرة التوحيد". نسقه محمد الكيلاني، 61-62.

(36) عبد الرحمن المحمود، "موقف ابن تيمية من الأشاعرة". (ط1، مكتبة الرشد، 1415هـ)، 3: 969.

(37) عبد الملك بن عبد الله الجويني (ت: 478) يلقب بإمام الحرمين من أعلام الأشاعرة الذين مزجوا المذهب بالاعتزال. ينظر الذهبي سير أعلام النبلاء 18: 468.

اشتراكهما في صفة واحدة مع اختلافهما في سائر الصفات ويقال لهم: أثبتون الصانع المدبر أم لا تثبتونه؟ فإن أثبتوه لزمهم من الحكم بإثباته ما حاذروه فإن الحادث ثابت فاستويا في الثبوت⁽³⁸⁾.
فهنا يصرح الجويني: بأن القديم والحادث يستويان في صفة الثبوت، وأنه لا يمتنع اشتراك القديم، والحادث في صفة واحدة، مع اختلافهما في سائر الصفات؛ لذلك قال ابن تيمية ملزماً للجويني بمثل ما ألزم الفلاسفة "وهذا تصريح بأن المختلفين يستويان، ويشتركان في بعض الصفات؛ فكيف يمكن أن يقال مع هذا إن المختلفين لا يشتهيان من بعض الوجوه، وقد صرح بتساويهما في بعض الأشياء؟"⁽³⁹⁾.

- والرازي يقول: "ألا ترى أن الشمس والقمر والنمل والبق أجسام، ولا يلزمنا اعترافنا باشتراكها في الجسمية كوننا مشبهين للشمس والقمر والنمل والبق، وإن عنيتم بالمشبه من يقول بكون الله شبيها بخلقه من بعض الوجوه فهذا لا يقتضي الكفر لأن المسلمين اتفقوا على أنه موجود وشيء وعالم وقادر، والحيوانات أيضاً كذلك، وذلك لا يوجب الكفر"⁽⁴⁰⁾.
قال ابن تيمية معلقاً على كلام الرازي بعدما نقله: "وهذا تصريح منه بأن القول بكون الله شبيها بخلقه من بعض الوجوه داخل في قول كل المسلمين، ولا ريب أن كل موجودين فلا بد أن يتفقا في شيء يشتركان فيه، وأن أحدهما أكمل فيه وأولى به من الآخر، وإلا فإذا قدر أنهما لا يتفقان في شيء أصلاً، ولا يشتركان فيه لم يكونا موجودين"⁽⁴¹⁾.

فهؤلاء أئمة الأشاعرة يعترفون بهذه الحقيقة البديهية، والعجب أنهم ينسون ذلك حين يتعرضون لبعض مسلماتهم الأخرى كنفى العلو، أو بعض الصفات فيصمون من يقول بها ويثبتها بالتشبيه والتجسيم ويجعلون مذهبهم النافي لها هو التوحيد!

فهم بين أمرين: أما أن يقولوا بأن إثبات السمع والبصر والحياة والقدرة لله تعالى يقتضي تشبيهها مثل العلو واليدين، أو يقولوا بأن إثبات العلو والاستواء واليدين والوجه لله لا يقتضي تشبيهها مثل السمع والبصر والحياة⁽⁴²⁾.

(38) نقلاً عن ابن تيمية، "درء التعارض"، 5: 188-189؛ وينظر: تعليق د: محمد رشاد على الدرء 5: 186 هامش (6)؛ وينظر: المحمود، "موقف ابن تيمية من الأشاعرة"، 3: 969.

(39) ابن تيمية، "درء التعارض"، 5: 193.

(40) نهاية العقول (293-أ) نقلاً عن المحمود. "موقف ابن تيمية من الأشاعرة"، 3: 972.

(41) ابن تيمية، "بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية"، تحقيق: مجموعة من الباحثين، (ط1)، مجمع الملك لطباعة المصحف الشريف 1426هـ، 6: 480.

(42) ينظر: المحمود، "موقف ابن تيمية من الأشاعرة"، 3: 370، 372 بتصرف يسير.

المطلب الثاني: تحرير محل النزاع بين الأشاعرة وأهل السنة والجماعة في نفي التشبيه:

- 1- اتفقت الأشاعرة مع أهل السنة والجماعة على نفي التشبيه (في كل معنى الصفة وكيفيتها) الذي بمعنى التمثيل، وجميع طوائف المسلمين متفقون على نفيه أيضا.
 - 2- اتفقت الأشاعرة في بعض الصفات مع أهل السنة والجماعة على إثبات التشابه في أصل المعنى، والرد على الفلاسفة، و الجهمية، الذين يقولون لا يشبه الأشياء بوجه من الوجوه، "ولهذا كان أئمة أهل السنة ومحققو أهل الكلام يمنعون من أن يقال لا يشبه الأشياء بوجه من الوجوه فإن مقتضى هذا كونه معدوما"⁽⁴³⁾، ومما يجب أن ينتبه له أن "اتفاق المسميين في بعض الأسماء والصفات ليس هو التشبيه والتمثيل الذي نفته الأدلة السمعية والعقلية، وإنما نفت ما يستلزم اشتراكهما فيما يختص به الخالق مما يختص بوجوبه، أو جوازه، أو امتناعه فلا يجوز أن يشركه فيه مخلوق، ولا يشركه مخلوق في شيء من خصائصه سبحانه وتعالى"⁽⁴⁴⁾.
 - 3- أهل السنة والجماعة لم يفرقوا بين صفة وأخرى في إثبات التشابه في أصل المعنى، لكن الأشاعرة أثبتت التشابه في أصل المعنى في بعض الصفات دون البعض، ومحل النزاع هو: الصفات التي نفت الأشاعرة أصل المعنى فيها وادعت أن إثباتها تشبيها وتمثيلا وتجسيما.
- وهذا من التحكم المحض؛ فباب الصفات واحد، ودليلها متوقف على السمع بدون تحريف، وإلا فما الفرق بين ما أثبتوه، ونفوه إلا دعوى أن العقل دل على ذلك، والمخالف لهم من الفلاسفة والجهمية يدعي نفس الدعوى فبأي عقل تحكم صفات الله؟ فيقال لهم: ما نفيتموه ثابت بالشرع، والعقل أيضا، وتسميتكم ذلك تشبيها وتجسيما تمويه على الجهال الذين يظنون أن كل معنى سماه مسم بهذا الاسم يجب نفيه، ولو ساغ هذا لكان كل مبطل يسمى الحق بأسماء ينفر عنها بعض الناس؛ ليكذب الناس بالحق المعلوم بالسمع، والعقل، وبهذه الطريقة أفسدت الملاحدة على طوائف الناس عقولهم، ودينهم حتى أخرجوهم إلى أعظم الكفر، والجهالة، وأبلغ الغي والضلالة⁽⁴⁵⁾.

ثانيا معنى التجسيم عند الأشاعرة:

الجسم هو المركب المؤلف من الجوهر وأقل الجسم جوهران بينهما تأليف⁽⁴⁶⁾.

(43) ابن تيمية، "بيان تلبيس الجهمية". 1: 477، وقد سبق بيان امتناع الإمام أحمد عن أن يقول شيء لا كالأشياء، 10.

(44) ابن تيمية، "الندمية ضمن مجموع الفتاوى". 3: 22-23.

(45) ينظر: المرجع السابق، 3: 23.

(46) ينظر: أبو سعيد عبد الرحمن بن محمد النيسابوري، "الغنية في أصول الدين". تحقيق: عماد الدين، (ط1)، بيروت: مؤسسة الخدمات والأبحاث الثقافية، 1987م)، 50؛ والإسفرابيني، "التنصير في الدين"، 159؛ والجرجاني، "التعريفات". 103؛ وعبد الرحمن الإيجي، "المواقف". تحقيق: د. عبد الرحمن عميرة. (ط1)، بيروت: دار الجبل، 1997م). 2: 337.

يقول الباقلاني: الجسم هو "المؤلف يدل على ذلك قولهم: رجل جسيم، وزيد أجسم من عمرو إذا كثر ذهابه في الجهات وليس يعنون بالمبالغة في قولهم أجسم وجسيم إلا كثرة الأجزاء المنضمة والتأليف لأنهم لا يقولون أجسم فيمن كثرت علومه وقدره وسائر تصرفه وصفاته غير الاجتماع حتى إذا كثر الاجتماع فيه يتزايد أجزائه قيل أجسم ورجل جسيم فدل بذلك على أن قولهم جسم مفيد للتأليف" (47) فلما لم يجز أن يكون القديم مجتمعا مؤتلفا وكان شيئا واحدا ثبت أنه تعالى ليس بجسم (48).

تحرير محل النزاع في التجسيم:

التجسيم في كتب المتكلمين في العقيدة يطلق ويراد به ثلاثة معان (49).

1- تشبيه الله بخلقه، ووصفه بما توصف به سائر الأجسام، وهذا متفق بين المسلمين على فسادة وبطلانه، وهذا القول هو قول: "المشبهة الذين ذمهم السلف وقالوا المشبه الذي يقول: بصر كبصري ويد كيدي وقدم كقدمي... ومع ظهور بطلان قول هؤلاء لم ينقل عنهم أنهم جوزوا عليه التبعية، والتفرق لكن هذا لازم قولهم؛ فإنهم متى جعلوه من جنس غيره جاز عليه ما يجوز على ذلك الغير" (50).

2- أنه جسم لا كالأجسام وهو قول طوائف من أهل الكلام المتقدمين والمتأخرين وهؤلاء يثبتون الصفات الثابتة في القرآن والسنة عموما، "والذين قالوا إنه جسم نوعان: أحدهما: وهو قول علمائهم أنه جسم لا كالأجسام كما يقال ذات لا كالذوات، وموصوف لا كالموصوفات، وقائم بنفسه لا كالقائمات، وشيء لا كالأشياء، فهؤلاء يقولون هو في حقيقته ليس مماثلا بوجه من الوجوه، لكن هذا إثبات أن له قدرا يتميز به، كما إذا قلنا موصوف فهو إثبات حقيقة يتميز بها، وهذا من لوازم كل موجود؛ ولهذا يقولون: نعني بأنه جسم أنه قائم بنفسه" (51)، وهذا القول تنكره الأشاعرة لكن ترى أن النزاع معهم في التسمية فقط نزاع لفظي.

يقول الإيجي: "ذهب بعض الجهال إلى أنه جسم؛ فالكرامية قالوا هو جسم أي موجود، وقوم قالوا: هو جسم أي قائم بنفسه، فلا نزاع معهم إلا في التسمية، ومأخذها التوقيف، ولا توقيف، والمجسمة قالوا: هو جسم حقيقة، فقيل: من لحم ودم كعمقات بن سليمان" (52).

(47) الباقلاني، "تمهيد الأوائل"، 37. وقد سبق رد أهل السنة على هذه الشبه ضمنا في بيان معنى التجسيم عند أهل السنة.

(48) الباقلاني، "تمهيد الأوائل"، 220.

(49) ينظر: ابن تيمية، "بيان تلبيس الجهمية"، 1: 51؛ والمري. "التشبيه والتمثيل"، 43.

(50) ابن تيمية، "بيان تلبيس الجهمية" 51/1.

(51) المرجع السابق 50/1.

(52) الإيجي، "المواقف مع شرحها"، 3: 38.

وأهل السنة والجماعة لا يقولون بإطلاق لفظ الجسم نفياً ولا إثباتاً، ويستفصلون في المعنى؛ فإن كان بمعنى موجود وقائم بنفسه، قالوا هذا المعنى حق، ويتوقفون في اللفظ، فكيف يُوصفون بأنهم مجسمة! فإذا كان الكرامية لا نزاع معهم إلا في التسمية كما يقوله الإيجي؛ فلماذا الإلزامات الباطلة والافتراءات الآثمة على أهل الإثبات للأسماء والصفات بلا تمثيل، أو تشبيه بالمخلوقات؟(53).

3- أهل السنة لم يفرقوا بين نصوص الكتاب والسنة في إجراءاتها على ظاهرها، أما الأشاعرة فيزعمون أن إثبات أكثر نصوص الكتاب والسنة على ظاهرها تشبيه وتجسيم، وهذا هو محل النزاع بين الأشاعرة وأهل السنة.

وهذا تحكم محض فيقولون: من قال إنه ينزل، أو إنه فوق العالم، أو يشار إليه إشارة حسية فهو مجسم مشبه، ومع ذلك يثبتون السمع والبصر، والإرادة، ولا يلزم عندهم في هذا الإثبات التجسيم، فيقال لهم: إذا أمكن إثبات السمع، وغيرها من الصفات التي يسمونها عقلية وليس بجسم أمكن إثبات الصفات الخبرية والفعلية وليس بجسم، وإذا لم يمكن إثبات ذلك فما كان جوابكم للمخالف لكم في إثبات الصفات العقلية كان هو جواب أهل السنة والجماعة لكم عن إثبات الخبرية والفعلية(54).

والحاصل مما سبق: أن لفظ الجسم له ثلاثة معان:

1- معناه في اللغة: الجسد والبدن المكون من لحم ودم.

2- معناه عند الأشاعرة وغيرهم: المركب والمألف من جوهرين فصاعداً، وهناك من يقول: المؤلف من المادة.

3- معناه عند الكرامية الموجود القائم بذاته.

وأهل السنة لا يقبلون هذه المعاني على الله ﷻ إلا المعنى الثالث فهو حق، لكن لا يعبرون عنه بلفظ الجسم؛ لأنه لفظ مبتدع، مجمل يحتمل معنى حق، ومعاني باطلة.

وتبين أن كل من لا يثبت الصفات الثابتة لله ﷻ يزعم أن إثباتها تشبيه وتجسيم وتمثيل؛ لذلك المصنفون في الفرق من أهل التعطيل لمّا يعقدون مباحث التشبيه والتجسيم، لا يظهر فيها المعتقد والمنهج الصحيح الموافق للكتاب والسنة، ولا تسلم عقيدة أهل السنة من القدح فيها واتهام أهلها بما ليس فيهم، وفي المبحثين التاليين ما يبين شيئاً من ذلك بإذن الله.

(53) ينظر: ابن تيمية، "تلييس الجهمية" 1:51؛ والمرى، "التشبيه والتمثيل". 43-45.

(54) ينظر ابن تيمية، "منهاج السنة". 2: 220 بتصرف.

المبحث الثاني: عقيدة السلف في مبحث المشبهة والمجسمة من كتابي الفرق بين الفرق والملل والنحل

المطلب الأول: عقيدة السلف في مبحث المشبهة والمجسمة في كتاب الفرق بين الفرق، والمآخذ على البغدادي:

المسألة الأولى: أنواع التشبيه

ذكر البغدادي أنواع المشبهة فقال: (المشبهة صنفان: صنف شبهوا ذات الباري بذات غيره، وصنف آخرون: شبهوا صفاته بصفات غيره وكل صنف من هذين الصنفين مفترقون على أصناف شتى)⁽⁵⁵⁾.

التعليق:

يؤخذ على البغدادي هنا ما يؤخذ على جميع المتكلمين وهذا المآخذ على جانبين:

الجانب الأول: الاهتمام بنوع من أنواع التشبيه وهو تشبيه الخالق بالمخلوق وإلزام الفرق بما لم يقولوه.

وأهل السنة يهتمون بهذا النوع بلا شك لكن بدون مبالغة فيه، ولا إلزام ومن ذلك: قول نعيم بن حماد، عن محمد بن إسماعيل الترمذي، أنه سمعه يقول: "من شبه الله بخلقه فقد كفر، ومن أنكر ما وصف الله به نفسه فقد كفر، وليس ما وصف الله به نفسه ولا رسوله تشبيهاً"⁽⁵⁶⁾

أما المتكلمون فكما وصفهم ابن القيم يعدلون عن بيان حقيقة الشرك - كما سيأتي بيان ذلك⁽⁵⁷⁾ - ويُغرقون في مقالة لا يُعلم فرقة استقلت بها فيقول عن هذا النوع: تشبيه الخالق بالمخلوق: "وهذا يذكره المتكلمون في كتبهم، ويجعلونها مقالة لبعض الناس، وهذه كتب المقالات بين أظهرنا لا نعلم ذلك مقالة لطائفة من الطوائف البتة، وإنما المعطلة الجهمية يسمون كل من أثبت صفات الكمال لله

(55) عبد القاهر البغدادي، "الفرق بين الفرق"، تعليق إبراهيم رمضان. (ط1، بيروت: دار المعرفة، 1415هـ). 214.

(56) محمد الذهبي، "سير أعلام النبلاء"، حققه عدد من الباحثين، أشرف عليه: شعيب الأرنؤوط. (ط8، مؤسسة الرسالة، 1412هـ). وقال الذهبي: "سمعناه بأصح إسناد" 13: 299 - 300.

(57) عند ذكر الجانب الثاني.

تعالى مشبهها وممثلاً، ويجعلون التشبيه لازم قولهم ويجعلون لازم المذهب مذهباً، ويسرعون في الرد عليهم وتكفيرهم". (58).

فصارت بحوث التشبيه عندهم لفظية غير نافعة، وبحوثه المعنوية في ذلك ضائعة، يقول شيخ الإسلام: "فعلم أن القول بأنه جوهر كالجواهر، أو جسم كالأجسام، سواء جعل التشبيه لكل منها، أو بالقدر المشترك بينها، لم تقل به طائفة معروفة أصلاً، فإن كان النزاع ليس إلا مع هؤلاء فلا نزاع في المسألة، فتبقى بحوثه المعنوية في ذلك ضائعة، وبحوثه اللفظية غير نافعة، مع أنني إلى ساعتي هذه لم أقف على قول لطائفة ولا نقل عن طائفة أنهم قالوا: جسم كالأجسام مع أن مقالة المشبهة الذين يقولون: يد كيدي وقدم كقدمي، وبصر كبصري مقالة معروفة، وقد ذكرها الأئمة كيزيد ابن هارون، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وغيرهم، وأنكروها وذموها، ونسبوها إلى مثل داود الجواربي البصري⁽⁵⁹⁾، وأمثاله ولكن مع هذا صاحب هذه المقالة لا يمثله بكل شيء من الأجسام، بل ببعضها ولا بد مع ذلك أن يثبتوا التماثل من وجه والاختلاف من وجه"⁽⁶⁰⁾.

وأغلب فرق الشيعة التي نُقل عنها هذا التشبيه، قد انقضت وتحولت إلى المنهج العام الذي استقرت عليه الشيعة الرافضة والزيدية التي آل بهم الأمر إلى التعطيل والتجهّم فتحولت أيضاً إلى فرق كلامية معتزلة وجهمية وغيرها⁽⁶¹⁾. ففي هذا الزمن ومنذ زمن ليس بالقريب لا تجد من يعتقده، ويظهره بالمقال، أو الكتابة فضلاً عن أن يدعو إليه⁽⁶²⁾.

(58) ينظر: محمد الموصلي، "مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعتلة". (بيروت: دار الفكر 1418)، 473؛ وينظر: كلام مماثل لابن القيم في "إغاثة اللهفان من مصادد الشيطان". تحقيق: محمد حامد الفقي. (ط2، بيروت: دار المعرفة، 1395هـ). 2: 226؛ وينظر المري، "التشبيه والتمثيل". 48

(59) تقدم ترجمته عند التعريف بالجواربية وأنه رأس في الرفض والتجسيم. ص12

(60) ابن تيمية، "درء التعارض". 4: 144-145.

(61) ينظر: ناصر العقل، "الفرق الكلامية المشبهة نشأتها وأصولها وموقف السلف منها". (ط1، دار الوطن، 1422هـ). 22؛ وابن تيمية. "منهاج السنة". 2: 105.

(62) ينظر: المري، "التشبيه والتمثيل". 51؛ وابن تيمية، "منهاج السنة". 2/105.

وهذا هو مقصود كل من نفى وجود فرقة استقلت بالتشبيه الآن، ولتوضيح هذا أجعله في النقاط الآتية:

- 1- الفرق التي قالت: بالتشبيه والتجسيم، كالحشامية، والجواريبة⁽⁶³⁾، ونحوهما⁽⁶⁴⁾ هم أسلاف الشيعة؛ فليسوا فرقة مستقلة عنهم.
- 2- هذه الفرق ظهرت قديماً ردة فعل على تعطيل الجهمية في أوائل القرن الثاني الهجري⁽⁶⁵⁾، و "أول من قال في الإسلام أن القديم جسم هو: هشام بن الحكم⁽⁶⁶⁾، كما أن أول من أظهر في الإسلام نفي الجسم هو: الجهم بن صفوان"⁽⁶⁷⁾.
- 3- إن منشأ قولهم بمقالة (تشبيه الخالق بالخلق): هو الغلو في البشر وتشبيههم بالخالق: فالمصنفون في الفرق يذكرون فرق الرافضة الغالية، والقائلة بالتشبيه، ويبدؤون بالبيان أتباع بيان بن سميان⁽⁶⁸⁾، الذي يُقال أنه أول من قال بالتشبيه⁽⁶⁹⁾؛ فزعم أن جزءاً إلهياً حلَّ في علي ﷺ وبعض ذريته⁽⁷⁰⁾.
- 4- هذه المقالة (تشبيه الخالق بالخلق) اندثرت في أواخر المئة الثالثة، ودخل من دخل من الشيعة في أقوال المعتزلة⁽⁷¹⁾، فعقائد الشيعة بفرقهم المتعددة الآن هي التعطيل، وهي التي يألّفون فيها ويتكلمون عنها ويدعون إليها.

يظهر من هذا أن من ينفي وجود فرقة مستقلة قالت بتشبيه الخالق بالخلق، فهو ينفي أن تكون هناك فرقة استقلت بهذا الانحراف مثل انحراف التجهم فله مؤسس وله رجاله وعقائده، وله آثاره في الفرق إلى الآن وإن اندثرت الفرقة، أما التشبيه فلم تستقل به فرقة في السابق، بل كل من قال بالتشبيه والتجسيم غالبهم روافض، أي إن انحراف التشبيه والتجسيم ناشئ بسبب انحرافات أخرى لو عولجت ما كان هذا الانحراف، بدليل أن أول مقالة التشبيه كانت من جهة الغلو في البشر أي من جهة نوع تشبيه المخلوق بالخالق لا العكس، وهذا ما يُراد الوصول إليه، وهو التفريق بين نوعي التشبيه، والنوع

(63) سبق التعريف بهما.

(64) ينظر تعدد فرق الشيعة المشبهة: الأشعري، "مقالات الإسلاميين"، 25/1-29.

(65) ناصر العقل، "الفرق الكلامية المشبهة"، 21.

(66) سبق التعريف به.

(67) ابن تيمية، "منهاج السنة"، 2: 222؛ وينظر ابن تيمية، "مجموع الفتاوى"، 13: 154.

(68) رأس في الرفض والتجسيم قتله عبد الله القسري سنة 118. ينظر: الأشعري، "مقالات الإسلاميين"، 25/1؛ ابن تيمية، "منهاج السنة"، 2: 502-503، مع الهامش.

(69) ناصر العقل، "الفرق الكلامية المشبهة"، 21.

(70) الأشعري، "مقالات الإسلاميين"، 1: 25.

(71) ينظر: ابن تيمية، "منهاج السنة"، 1: 72؛ الأشعري، "مقالات الإسلاميين"، 46/1.

الأولى بالاهتمام به؛ لأنه هو الذي لا يزال الانحراف فيه كثيراً إلى الآن، وهو سبب لانحرافات أكثر وهو نوع (تشبيه المخلوق بالخالق) خاصة وأنه كان في أسلاف الشيعة ولازال إلى الآن فيهم، وفي غيرهم من الفرق والأمم، بينما نوع (تشبيه الخالق بالمخلوق) وجد من قال به سابقاً وعرفنا منشأه لكن لا يوجد من القرن الرابع الهجري إلى الآن من يؤلف فيه ويدعو إليه صراحة، وهذا ما ذهب إليه ابن تيمية، وابن القيم ورجحه الباحث د. علي المري، بينما ذهب د. جابر إدريس إلى إثبات وجود فرق معاصرة قائلة بالتشبيه ومثل بعقيدة البداء عند الرافضة، والحق أن هذا المثال لا يصلح مثلاً لوجود فرقة قائلة بالتشبيه الآن فهذه العقيدة عند الرافضة فليست فرقة استقلت بالتشبيه بل عندها ضلالات في مصادر التلقي، والإمامة، والعصمة، والرجعة، والبداء، وغيرها، ثم البداء عقيدة فاسدة في نفسها ويلزم منها التمثيل فليس صريح دعوتهم التمثيل والتشبيه؛ لذلك هذه العقيدة لا تُذكر في مباحث التشبيه والتمثيل عند من يصنف في المقالات والفرق؛ لأن مذهبهم الذي انتهوا إليه هو التعطيل الصريح؛ فلا يصلح هذا المثال أن يُرد به على من ينفي وجود فرقة مستقلة الآن قائلة بهذا النوع تشبيه الخالق بالمخلوق، أما الأمثلة الأخرى التي ذكرها فهي من نوع تشبيه المخلوق بالخالق وهذا لا خلاف أنه موجود بكثرة وفي أُمم و فرق لا تحصى وهو ما يُعاب على من يتجاهله ويعدل عن ذكره وهو سبب لانحرافات كثيرة.

وليس معنى نفي وجود فرقة مستقلة تقول بتشبيه الخالق بالمخلوق نفي وقوعه من بعض الأفراد خطأً، وليس معنى النفي عدم التحذير من الانحراف في هذا الباب، وإنما المقصود: تنبيه العباد بأن هذا الإغراق والغلو في التحذير علامة التعطيل، وعلامة فساد العقيدة، وعكس المنهج الصحيح، وهذا ما ذكره ابن القيم في كلامه النفيس: "حقيقة الشرك هو: التشبه بالخالق والتشبيه للمخلوق به. هذا هو (التشبيه) في الحقيقة، لا إثبات صفات الكمال التي وصف الله بها نفسه، ووصفه بها رسولُه سبحانه، فعكس من نكس الله قلبه، وأعمى عين بصيرته، وأركسه بلْبُسُه الأمر وجعل التوحيد تشبيهاً والتشبيه تعظيماً وطاعةً، فالمشرك مشبهٌ للمخلوق بالخالق في خصائص الإلهية"⁽⁷²⁾. ثم ذكر بعد ذلك ما يبين خصائص الإلهية وأن من خصَّ الله بالإلهية قد خصه بالكمال المطلق في أفعاله وأسمائه وصفاته⁽⁷³⁾، وهذا يؤكد أن من أشرك في الإلهية هو المشبه حقاً؛ لأنه ما أشرك إلا بتشبيهه المخلوق بالخالق، وانتقاصه كمال الله ﷻ؛ لذلك يؤكد هذا ابن القيم بأسلوب آخر وفي موطن آخر حيث قال: "فتبين أن المشبهة هم الذين يُشَبَّهون المخلوق بالخالق في العبادة، والتعظيم، والخضوع، والحلف به، والنذر له، والسجود له، والعُكُوف عند بيته، وحلق الرأس له، والاستغاثة به، والتشريك بينه وبين الله

(72) ابن القيم، "الداء والدواء"، 313.

(73) المرجع السابق 313-318.

في قولهم: ليس لي إلا الله وأنت، وأنا مُتَكَلِّ على الله وعليك، وهذا من الله ومنك، وأنا في حسب الله وحسبك، وما شاء الله وشئت، وهذا لله ولك، وأمثال ذلك.

فهؤلاء هم المشبهة حقاً، لا أهل التوحيد المثبتون لله ما أثبت لنفسه، والنافون عنه ما نفاه عن نفسه، الذين لا يجعلون له نداً من خلقه، ولا عدلاً، ولا كُفْواً، ولا سَمِيّاً، وليس لهم من دونه ولي ولا شفيع⁽⁷⁴⁾. وفي آخر كلامه النفيس هذا بين أن المهملين لهذا النوع من التشبيه، والواقعون في عيب أهل التوحيد هم المشبهة حقاً، فقد جمعوا بين التعطيل والتشبيه.

وبعد هذا التوضيح يتبين أهمية المآخذ التالي على البغدادى.

الجانب الثاني: عدم الاهتمام بالنوع الأهم من أنواع التشبيه وهو تشبيه المخلوق بالخالق

فقد ذكر البغدادى نوعاً واحداً من أنواع التشبيه المحذورة وقسمه إلى قسمين، وأغفل النوع الأهم من التشبيه وأعظم الذنوب على الإطلاق وهو الذي أرسلت الرسل وأنزلت الكتب في النهي عنه، وهو تشبيه المخلوق بالخالق، ومعناه - كما سبق - إثبات شيء للمخلوق مما يختص به الخالق من الأفعال والحقوق والصفات⁽⁷⁵⁾، ولم يتطرق إليه إلا بالإشارة إلى أنه مصدر وأول ظهور للتشبيه من جهة الروافض الغلاة ومنهم السبئية الذين شبهوا علياً بذات الله⁽⁷⁶⁾، مع أنه أكثر وقوعاً - كما سبق بيان ذلك - من النوع الذي ذكره واهتم ببيانه وتفصيل أنواعه.

قال ابن القيم: "والمقصود أنه لم يكن في الأمم من مثله بخلقه وجعل المخلوق أصلاً ثم شبهه به، وإنما كان التمثيل والتشبيه في الأمم حيث شبهوا أوثانهم ومعبودهم به في الإلهية وهذا التشبيه هو أصل عبادة الأصنام فأعرض عنه، وعن بيان بطلانه أهل الكلام وصرفوا العناية إلى إنكار تشبيهه بالخلق الذي لم تعرف أمة من الأمم عليه، وبالعوا فيه حتى نفوا به عنه صفات الكمال، وهذا موضع مهم نافع جداً به يُعرف الفرق بين ما نزهه الرب سبحانه نفسه عنه وذم به المشركين المشبهين العادلين به خلقه، وبين ما ينفية الجهمية المعطلة من صفات كماله ويزعمون أن القرآن دلّ عليه وأريد

(74) ابن القيم، "إغاثة اللهفان من مصاد الشيطان"، 2: 988.

(75) العثيمين. "فتح رب البرية". 55.

(76) ينظر: البغدادى، "الفرق بين الفرق"، 214، نعم ذكر البغدادى أنه سيفصل القول في مقالاتهم في الباب الرابع، لكن لم يكن كافياً شافياً ويرجع إلى الاهتمام بنوع تشبيه الخالق بالمخلوق.

به نفيه، والقرآن مملوء من إبطال أن يكون في المخلوقات ما يشبه الرب تعالى أو يماثله، فهذا هو الذي قصد بالقرآن، إبطالا لما عليه المشركون والمشبّهون باللّه تعالى غيره⁽⁷⁷⁾.

والبغدادى لم يخالف علماء الكلام في هذا فقد اعتنى "بذكر مقالات الفرق الإسلامية المتعلقة في باب الأسماء والصفات والربوبية غالبا، وقلّ اهتمامه بذكر مخالفات الفرق في توحيد الألوهية وهذا مسلك علماء الكلام في تقرير التوحيد؛ ولهذا لما ذكر بعض المزارات، والمشاهد في ثانيا كتابه لم يعقب عليها بما فيها من مخالفة، ولما ذكر أصول الفرقة الناجية لم يتطرق إلى توحيد الألوهية أو ما يضاده من الشرك ووسائله بل صب اهتمامه في إثبات وجود اللّه وحدوث العالم"⁽⁷⁸⁾.

يقول ابن تيمية: "وبهذا وغيره يعرف ما وقع من الغلط في مسمى التوحيد فإن عامة المتكلمين الذين يقررون التوحيد في كتب الكلام والنظر غايتهم أن يجعلوا التوحيد ثلاثة أنواع، فيقولون: هو واحد في ذاته لا قسيم له وواحد في صفاته لا شبيه له وواحد في أفعاله لا شريك له، وأشهر الأنواع الثلاثة عندهم، هو الثالث وهو توحيد الأفعال وهو أن خالق العالم واحد وهم يحتجون على ذلك بما يذكرونه من دلالة التمانع وغيرها، ويظنون أن هذا هو التوحيد المطلوب، وأن هذا هو معنى قولنا لا اله إلا اللّه حتى يجعلوا معنى الإلهية القدرة على الاختراع، ومعلوم أن المشركين من العرب الذين بُعث إليهم محمد ﷺ أولاً لم يكونوا يخالفونه في هذا، بل كانوا يقولون بأن اللّه خالق كل شيء حتى أنهم كانوا يقولون بالقدر أيضا، وهم مع هذا مشركون فقد تبين أن ليس في العالم من ينافي في أصل هذا الشرك"⁽⁷⁹⁾.

(77) ابن القيم، "إغاثة اللّهفان" 2: 228؛ وينظر ابن أبي العز، "شرح الطحاوية"، 217.

(78) هند العصيمي "عبد القاهر البغدادى ومنهجه"، 269.

(79) ابن تيمية، "التدمرية ضمن مجموع الفتاوى"، 3: 97-98.

المسألة الثانية: التجسيم المنسوب إلى الكرامية

يصف البغدادى وكذلك الشهرستاني الكرامية بالمجسمة والمشبهة.

التعليق: من ثلاثة جوانب:

الجانب الأول: وصفهم بالمجسمة فيصح؛ لأن هذا اللقب يطلق على كل من قال إن الله جسم⁽⁸⁰⁾، "وأما ابن كرام وأتباعه فلم يمتنعوا من تسمية صفات الله أعراضاً كما لم يمتنعوا من تسميته جسماً"⁽⁸¹⁾، وقد سماهم ابن تيمية (المجسمة) في مواضع من كتبه⁽⁸²⁾.

الجانب الثاني: وصفهم وتصنيفهم للكرامية في المشبهة، والصحيح أن ما ذكره البغدادى، وكذلك الشهرستاني عن الكرامية من الصفات لا يدل على التشبيه إلا من باب الإلزام لهم؛ لأن "الكرامية هم أقرب إلى صحيح المنقول وصريح المعقول من الذين أطلقوا لفظ الجسم من الإمامية"⁽⁸³⁾، بل المنقول عنهم أنهم ينفون التشبيه: "فقال ابن كرام وأتباعه: لكنه موصوف بالصفات، وإن قيل أنها أعراض وموصوف بالأفعال القائمة بنفسه، وإن كانت حادثة ولما قيل لهم هذا يقتضى أن يكون جسماً قالوا: نعم هو جسم [كالأجسام]"⁽⁸⁴⁾، وليس ذلك ممتنعاً دائماً وإنما الممتنع أن يشابه المخلوقات فيما يجب ويجوز ويمتنع⁽⁸⁵⁾، وابن الهيصم الذي يعد الرجل الثاني في الفرقة ينفي أيضاً ذلك صراحة ويتبرأ من المشبهة والمجسمة⁽⁸⁶⁾، فهذا الشهرستاني ينقل عنهم مذهبهم فيقول: "وربما زادوا اليدين والوجه صفات قديمة قائمة بذاته، وقالوا له يد لا كالأيدي، ووجه لا كالوجوه، وأثبتوا جواز رؤيته من جهة فوق دون سائر الجهات، وزعم ابن الهيصم: أن الذي أطلقه المشبهة على الله عز وجل من الهيئة، والصورة⁽⁸⁷⁾، والجوف، والاستدارة، والوفرة، والمصافحة، والمعانقة، ونحو ذلك لا يشبه سائر ما أطلقه

(80) ينظر: المري، "التشبيه والتمثيل"، 255.

(81) ابن تيمية، "درء التعارض"، 1: 306.

(82) ينظر: ابن تيمية، "منهاج السنة"، 1: 311؛ والمري، "التشبيه والتمثيل"، 255.

(83) ابن تيمية، "منهاج السنة"، 2: 105.

(84) كذا في الأصل ولعل الصواب (لا كالأجسام) لأن هذه هي مقالتهم جسم لا كالأجسام.

(85) ابن تيمية، "مجموع الفتاوى"، 6: 36.

(86) محمد السحبياني، "منهج الشهرستاني"، (دار الوطن، 1407هـ)، 459.

(87) والحق أن إثبات الصورة ليس فيه تشبيها بل هي كغيرها من الصفات ثابتة لله بالأحاديث الصحيحة كما تليق بجلالة ومن ذلك: "فيا تيم الله في صورته التي يعرفونها" متفق عليه أخرجه البخاري في كتاب الأذان باب فضل السجود رقم (806)، ومسلم في كتاب الإيمان، باب: ما جاء في رؤية الله تعالى في الدار الآخرة رقم (182).

الكرامية، من أنه خلق آدم بيده، وأنه استوى على عرشه، وأنه يجيء يوم القيامة لمحاسبة الخلق، وذلك أننا لا نعتقد من ذلك شيئاً على معنى فاسد من جارحتين وعضوين تفسيراً لليدين، ولا مطابقة للمكان واستقلال العرش بالرحمن تفسيراً للاستواء، ولا تردداً في الأماكن التي تحيط به تفسيراً للمجيء، وإنما ذهبنا في ذلك إلى إطلاق ما أطلقه القرآن فقط من غير تكييف، وتشبيه، وما لم يرد به القرآن والخبر فلا نطلقه كما أطلقه سائر المشبهة والمجسمة⁽⁸⁸⁾.

والأشاعرة أنفسهم يعترفون أن الخلاف مع الكرامية خلاف لفظي وليس حقيقي وقد سبق الإشارة إلى ذلك⁽⁸⁹⁾. وفي هذا يقول ابن تيمية عن ابن كرام "ومنهم من قال أطلق لفظ الجسم لا معناه"⁽⁹⁰⁾.

الجانب الثالث: البغدادى والشهرستاني مرادهم بالتجسيم والتشبيه ما تطلقه الأشاعرة على من يثبت ما ينفونه من الصفات؛ لذلك كان مبحثهم عن المجسمة والمشبهة و الكرامية خصوصاً للتعطيل على ما يكونه لهم من غيظ معروف ومشهور⁽⁹¹⁾، وللدعم على عقائد مخالفيهم عموماً بما فيهم السلف بما اصطالحوا على أن إثباته تجسيم؛ لذلك فالبغدادى والشهرستاني في هذا المبحث التجسيم أقرب إلى البدعة من منازعهم، ومنازعهم أقرب إلى السنة، والسلف لم يعرف عنهم ذم التجسيم والمجسمة، بل لم يعرف عنهم كلام فيه إثبات أو نفي، وإذا أطلقه غيرهم يستفصلون في المعنى كما سبق⁽⁹²⁾.

يقول ابن تيمية: "والنفاء متفقون على أن ظواهر النصوص تجسيم عندهم، وليس عندهم بالنفي نص، فهم معترفون بأن قولهم هو البدعة، وقول منازعهم أقرب إلى السنة، ومما يوضح هذا أن السلف والأئمة كثر كلامهم في ذم الجهمية النفاة للصفات، وذموا المشبهة أيضاً وذلك في كلامهم أقل بكثير من ذم الجهمية؛ لأن مرض التعطيل أعظم من مرض التشبيه، وأما ذكر التجسيم وذم المجسمة، فهذا لا يعرف في كلام أحد من السلف والأئمة، كما لا يعرف في كلامهم أيضاً القول بأن الله جسم أو ليس بجسم، بل ذكروا في كلامهم الذي أنكروه على الجهمية نفي الجسم، كما ذكره أحمد في

(88) محمد الشهرستاني، "الملل والنحل". تحقيق: أمير علي مهنا. (ط7، بيروت: دار المعرفة، 1419هـ). 1: 129.

(89) سبق في ص 20، بل إن الشهرستاني نفسه صرح بأن مرادهم بالجسم (القائم بذاته) "الملل والنحل". 1: 125.

(90) ابن تيمية، "مجموع الفتاوى"، 6: 36.

(91) ينظر: ابن تيمية، "درء التعارض". 6: 252-253؛ والذهبي. "سير أعلام النبلاء". 17: 487.

(92) كما سبق في تحرير محل النزاع في التجسيم.

كتاب الرد على الجهمية ولما ناظر برغوث⁽⁹³⁾ وألزمه برغوث بأنه جسم امتنع أحمد من موافقته على النفي والإثبات وقال هو أحد صمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد⁽⁹⁴⁾.

المسألة الثالثة إدخال ما هو من صريح مذهب السلف في مقالات المشبهة

قال البغدادي: "وزادت الكرامية على المعتزلة البصرية في تشبيه إرادة الله تعالى بإرادات عباده، وزعموا أن إرادته من جنس إرادتنا، وأنها حادثة فيه، كما تحدث إرادتنا فينا وزعموا لأجل ذلك أن الله تعالى محل للحوادث تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً، ومنهم الذين شبهوا كلام الله عز وجل بكلام خلقه فزعموا أن كلام الله تعالى أصوات وحروف من جنس الأصوات والحروف المنسوبة إلى العباد وقالوا بحدوث كلامه"⁽⁹⁵⁾.

التعليق:

ذكر هنا صفتين الإرادة والكلام

أولا الإرادة:

سبق أن البغدادي يجعل لازم المذهب مذهباً، فعندما ذكر الإرادة عند الكرامية قال إنهم يقولون إنه يريد بإرادة حادثة. والكلام إلى هنا صواب لكن لم يشير إلى صحة هذا الكلام، ولم يشير إلى أنه مذهب أهل السنة والجماعة السلف الصالح فهم يقولون إن صفة الإرادة صفة ذاتية وفعلية تتعلق بمشيئته لم يزل ولا يزال مريداً لما شاء متى شاء وأنها كما تليق بجلاله، لكن البغدادي للتفسير عن المعتقد الصواب زاد: "وزعموا أن إرادته من جنس إرادتنا وأنها حادثة فيه كما تحدث إرادتنا فينا وزعموا لأجل ذلك أن الله تعالى محل للحوادث"⁽⁹⁶⁾.

وقد مر معنا عند الكلام عن الكرامية أنهم لا يقولون بالتشبيه بل ينفونه، وإنما هذا الصنيع من البغدادي من باب الإلزام لهم، ولا يلزمهم فقد ورد عن الكرامية خلاف ما زعم فيهم من أن الله محل للحوادث: "المجسمة الراضة وغير الراضة كالكرامية فقالوا بل يجوز ثبوت جسم قديم أزلي لا

⁽⁹³⁾ سبقت ترجمته.

⁽⁹⁴⁾ ابن تيمية، "رد التعارض". 1: 249.

⁽⁹⁵⁾ البغدادي، "الفرق بين الفرق". 209.

⁽⁹⁶⁾ المرجع السابق.

أول لوجوده، وهو خال عن جميع الحوادث، وهؤلاء عندهم الجسم القديم الأزلي يخلو عن الحوادث، وأما الأجسام المخلوقة فلا تخلو عن الحوادث⁽⁹⁷⁾.

ثانياً: صفة الكلام

وعند هذه الصفة ذكرَ البغدادي صريحَ مذهب السلف لكن بطريقة مشوهة ومنفردة وكذلك الشهرستاني من باب الإلزام لمخالفهم فقال: "فرعوا أن كلام الله تعالى أصوات وحروف"⁽⁹⁸⁾ وهذا هو مذهب السلف ولم ينسبه إلى السلف على الوجه اللائق كما يقولونه من أنه يتكلم بحرف وصوت يسمع، وأنه لم يزل متكلماً إذا شاء ومتى شاء وكيف شاء، وأن نوع الكلام قديم وإن لم يكن الصوت المعين قديماً⁽⁹⁹⁾. وأن هذه العقيدة دلت عليها نصوص الكتاب والسنة، وجاء تفصيل السلف فيها رداً على من قال أن كلام الله مخلوق ومن قال كلام الله نفسي⁽¹⁰⁰⁾، وقد صرح ابن حجر أن أول من أحدث القول بالكلام النفسي عبد الله بن سعيد بن كلاب⁽¹⁰¹⁾ حيث جعل الكلام الذي تكلم الله به: صفة ذاتية قائمة به، وأنكر أن يتكلم الله بقدرته ومشيتته⁽¹⁰²⁾، وهو أول من قال بأن القرآن حكاية كلام الله وليس كلام الله، وقال الذهبي: "وهذا القول لم يسبقه فيه أحد"⁽¹⁰³⁾.

فالبغدادي لم يشر إلى هذا المعتقد العتيق الصحيح الذي دلت عليه النصوص تعصباً لمذهبه الأشعري - الذي كانوا فيه تبعاً لابن كلاب - فهو مشهور بشدة التعصب على مخالفه يقول الرازي عند حديثه عن كتاب الملل للشهرستاني: "إنه كتاب حكى فيه مذاهب أهل العالم بزعمه إلا أنه غير معتمد عليه؛ لأنه نقل المذاهب الإسلامية من الكتاب المسمى بالفرق بين الفرق من تصانيف الأستاذ أبي

(97) ابن تيمية، "منهاج السنة"، 311/1.

(98) البغدادي، مرجع سابق

(99) ينظر: ابن حنبل "الرد على الجهمية والزنادقة"، 380-384؛ أبو سعيد الدارمي. "الرد على الجهمية". تقديم وتخريج: بدر البدر، (ط2)، دار ابن الأثير الكويت، 1416هـ. 155؛ وابن أبي العز "شرح العقيدة الطحاوية". 176-179.

(100) ينظر: الأدلة في المراجع السابقة.

(101) ابن كلاب (ت: 245هـ) تنسب إليه الفرقة الكلابية، يُعد أقرب المتكلمين إلى السنة، أول من ابتدع إنكار الأفعال الاختيارية؛ لذلك قال: لا نسلم أن الكلام لا يكون إلا بحرف وصوت، بل الكلام معنى قائم بذات المتكلم، والحروف والأصوات حكاية عن كلامه، وانتقل أبو الحسن الأشعري من مذهب الاعتزال إلى مذهبه. ينظر: الذهبي، "السير" 11: 174؛ مقالات الإسلاميين، 1: 149، 2: 225؛ ابن تيمية، "التبيينية" 2: 540-545؛ و"مجموع الفتاوى" 12: 49.

(102) ينظر: "فتح الباري"، 13: 455.

(103) "سير أعلام النبلاء"، 11: 174.

منصور البغدادي، وهذا الأستاذ كان شديد التعصب على المخالفين، ولا يكاد ينقل مذهبهم على الوجه الصحيح" (104).

والبغدادي تأثر في هذا بمشايع عصره وطائفته في تكفير⁽¹⁰⁵⁾ فرق الأمة واستثنى من قال بمقاتلتهم واعتقد عقيدتهم وسماهم الفرقة الناجية، وهذا تجن على الأمة وفرقها وما ذاك إلا بسبب التعصب والاعتماد على مقالة المشايخ، وعلماء الكلام والرأي والإعراض عن سنة المصطفى ﷺ (106).

ويضاف إلى تعصب البغدادي أمر هام وهو جهله بمذهب السلف يقول شيخ الإسلام: "ثم إن غالب كتب أهل الكلام والناقلين للمقالات ينقلون في أصول الملل والنحل من المقالات ما يطول وصفه، ونفس ما بعث الله به رسوله وما يقوله أصحابه والتابعون لهم في ذلك الأصل الذي حكوا فيه أقوال الناس لا ينقلونه، لا تعمدوا منهم لتركه بل لأنهم لم يعرفوه بل ولا سمعوه لقلة خبرتهم بنصوص الرسول ﷺ وأصحابه والتابعين" (107).

(104) الرازي، "مناظرات جرت في بلاد ما وراء النهر". 25، نقلا عن العصيمي. "عبد القاهر البغدادي ومنهجه". 134؛ وينظر في هذا الكتاب أثر عقيدة البغدادي في كتابه الفرق عند عرضه لأراء المخالفين له. 267-273، وينظر السحيباني "منهج الشهرستاني" ص 220.

(105) البغدادي لما ذكر فرق المشبهة قال: (وبعد هذا فرق من المشبهة عدهم المتكلمون في فرق الملة.. وإن ضلوا وكفروا في بعض الأصول العقلية). البغدادي. "الفرق بين الفرق". 208.

(106) ينظر: ناصر الشهراني، "الأصول التسعة الأخيرة من كتاب أصول الدين للبغدادي دراسة تحليلية نقدية في ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة". بحث ماجستير، (1417هـ). 402-403.

(107) ابن تيمية، "منهاج السنة"، 6: 303.

المطلب الثاني:

عقيدة السلف في مبحث المشبهة والمجسمة في كتاب الملل والنحل، والمآخذ على الشهرستاني

الشهرستاني وقع في مثل ما وقع فيه البغدادي من لبس وخلط، لكن زاد الشهرستاني في اللبس والخلط فخلط في نسبة بعض الآراء والمقالات إلى السلف وهم بريئون منها؛ لذلك سوف أعرض عن بعض ما اتفق فيه مع البغدادي وقد أشرت إليه في المطلب السابق وأفرد هذا المطلب بما انفرد به الشهرستاني في مسائل.

المسألة الأولى: نسبة التشبيه إلى السلف

الشهرستاني لم ينسب التشبيه للسلف في موضع واحد، بل في مواضع وبطرق مختلفة منها:

قوله: "فبالغ السلف⁽¹⁰⁸⁾ في إثبات الصفات إلى حد التشبيه بصفات المحدثات، واقتصر بعضهم على صفات دلت الأفعال عليها، وما ورد به الخبر فافترقوا فرقتين:

- فمنهم من أوله على وجه يحتمل اللفظ ذلك.
- ومنهم من توقف في التأويل، وقال عرفنا بمقتضى العقل أن الله تعالى ليس كمثله شيء فلا يشبه شيئاً من المخلوقات ولا يشبه شيء منها وقطعنا بذلك إلا أنا لا نعرف معنى اللفظ... ثم إن جماعة من المتأخرين زادوا على ما قاله السلف فقالوا لا بد من إجرائها على ظاهرها فوقعوا في التشبيه الصرف وذلك على خلاف ما اعتقده السلف ولقد كان التشبيه صرفاً خالصاً في اليهود لا في كلهم بل في القرائن منهم إذ وجدوا في التوراة ألفاظاً كثيرة تدل على ذلك..."⁽¹⁰⁹⁾.
- وقال في موطن آخر: "غير أن جماعة من الشيعة الغالية وجماعة من أصحاب الحديث الحشوية⁽¹¹⁰⁾ صرحوا بالتشبيه"⁽¹¹¹⁾.

التعليق:

لم يفصح الشهرستاني عن مراده بالتشبيه، مع أن من عادته أن يُعرف بالمصطلحات ويحدد المراد منها، لكن لما جاء إلى (المشبهة) أغفل هذا المنهج فلم يُعرّف بمصطلح التشبيه الذي مدار الكلام

(108) كذا في المطبوعة التي عندي بتحقيق أمير مهنا 1: 104؛ وفي مطبوعة بتحقيق سيد كيلاني "بعض السلف"، 1: 92.

(109) الشهرستاني، "الملل والنحل"، 1: 104-105.

(110) أي: العامة الذين هم حشو. "منهاج السنة" 2: 521.

(111) المرجع السابق، 1: 120.

عنه⁽¹¹²⁾، وقد سبق أن التشبيه يحتمل معنى صحيحاً ومعنى فاسداً، ولا يخفى على الشهرستاني أن هذا المصطلح استخدمه نفاة الصفات من الجهمية، والمعتزلة، والرافضة، ونحوهم، وكتبهم مشحونة بتسمية مثبتة الصفات مشبهة، ومجسمة، فلا يقال له قدرة ولا علم ولا حياة؛ لأن العبد موصوف بهذه الصفات⁽¹¹³⁾. ومع أن الشهرستاني يثبتها فهل يصح أن يكون مشبهاً ومجسماً؟ فإذا كان بريئاً من التشبيه والتجسيم، وإثبات هذه الصفات العلم والقدرة والحياة، لا يلزم منه التشبيه والتجسيم، فالسلف كذلك يثبتون ما أثبتته الله لنفسه من صفات خبرية واختيارية على ما يليق بالله من غير تحريف ولا تمثيل، لكن المعطلة "يجعلون كل من أثبتها مجسماً مشبهاً، ومن هؤلاء من يعد من المجسمة والمشبهة من الأئمة المشهورين كمالك والشافعي وأحمد وأصحابهم"⁽¹¹⁴⁾، فكان على الشهرستاني أن يُفصح عن مراده بالتشبيه، ويُعرّف القارئ به بعبارة موجزة تقض النزاع والاختلاف⁽¹¹⁵⁾، وتُجلي الأمر وترفع الشناعة على من شنع على السلف بسبب الاصطلاح الذي اصطلاح عليه هو وطائفته.

وقد سبق تحرير محل النزاع بين الأشاعرة وأهل السنة وأنهم متفقون على نفي ما لا يليق وإثبات ما يليق والأشاعرة يثبتون بعض ما يليق، وأن محل النزاع هو: ما اصطلاح الأشاعرة على نفيه من الصفات الخبرية الثابتة لله كالإدراك، والوجه والعين، والفعلية كالاستواء والنزول والكلام والمجيء والإتيان والغضب والرضا وتسمية المثبتة لها على الوجه اللائق من غير تكيف أو تمثيل مشبهة ومجسمة.

قال الترمذي في الجامع عقب حديث أبي هريرة رضي الله عنه في باب فضل الصدقة وأن "الله يأخذها بيمينه"⁽¹¹⁶⁾ قال: "قال غير واحد من أهل العلم في هذا الحديث وما يشبه هذا من الروايات من الصفات ونزول الرب -تبارك وتعالى- كل ليلة إلى السماء الدنيا قالوا: قد تثبت الروايات في هذا ويؤمن بها، ولا يُتوهم ولا يقال كيف؟ هكذا روي عن مالك وسفيان بن عيينة وعبد الله بن المبارك أنهم قالوا في هذه الأحاديث: أمروها بلا كيف، وهكذا قول أهل العلم من أهل السنة والجماعة، وأما الجهمية فأنكرت هذه الروايات وقالوا هذا تشبيه، وقد ذكر الله عز وجل في غير موضع من كتابه اليد والسمع والبصر، فتأولت الجهمية هذه الآيات ففسروها على غير ما فسر أهل العلم وقالوا: إن الله لم يخلق آدم بيده وقالوا

(112) ينظر: السحيباني، "منهج الشهرستاني"، 402.

(113) ينظر: ابن أبي العز، "شرح الطحاوية"، 117-118 عند قول الطحاوي: ولا يشبه الأنعام.

(114) ابن تيمية، "منهاج السنة"، 2: 105.

(115) ينظر: السحيباني، "منهج الشهرستاني"، 402.

(116) الحديث منقول عليه وأخرجه الترمذي برقم (662) ص 1711.

إن معنى اليد هنا القوة ، وقال إسحاق بن إبراهيم⁽¹¹⁷⁾: إنما يكون التشبيه إذا قال يد كيد أو مثل يد أو سمع كسمع أو مثل سمع فإذا قال سمع كسمع أو مثل سمع؛ فهذا التشبيه ، وأما إذا قال كما قال الله تعالى يد وسمع وبصر ، ولا يقول كيف ولا يقول مثل سمع ، ولا كسمع فهذا لا يكون تشبيهاً ، وهو كما قال تعالى في كتابه ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ الشورى: ١١ (118) ، وقد وردت نصوص كثيرة عن السلف في ذم المشبهة الممثلة بل وتكفيرهم وأكثر منها في ذم المعطلة⁽¹¹⁹⁾.

فتبين براءة السلف المثبتين لما أثبتته الله تعالى في كتابه وأثبتته له رسوله ﷺ من تهمة التشبيه التي رماهم بها الشهرستاني ، كبرائته هو وفرقة الأشعرية من اتهام المعتزلة لهم بالتشبيه والتجسيم لإثباتهم الصفات السبع.

المسألة الثانية: دعواه أن إجراء النصوص على ظاهرها يلزم منه التشبيه.

هذه الدعوى تكررت منه في مواضع منها قوله: "إن جماعة من المتأخرين زادوا على ما قاله السلف فقالوا لابد من إجرائها على ظاهرها فوقعوا في التشبيه الصرف وذلك على خلاف ما اعتقده السلف ولقد كان التشبيه صرفاً خالصاً في اليهود لا في كلهم ، بل في القرائن منهم ، إذ وجدوا في التوراة ألفاظاً كثيرة تدل على ذلك..."⁽¹²⁰⁾ ، وقال: "وتخطت جماعة من السلف إلى التفسير الظاهر فوقع في التشبيه"⁽¹²¹⁾ ، وقال: "وأما ما ورد في التنزيل من الاستواء ، والوجه ، واليدين ، والجنب"⁽¹²²⁾ ، والمجىء ، والإتيان ، والفوقية ، وغير ذلك فأجروها على ظاهرها أعني ما يفهم عند الإطلاق على الأجسام"⁽¹²³⁾ . "أجروها على ما يتعارف في صفات الأجسام"⁽¹²⁴⁾.

(117) إسحاق بن إبراهيم بن راهويه (ت:238) إمام حافظ، سئل الإمام أحمد عنه فقال: "مثل إسحاق يُسأل عنه؟ إسحاق عندنا من أئمة المسلمين". ينظر: ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل". (ط1، الهند 1271هـ)، 2: 209.

(118) الترمذي. "جامع الترمذي". 1711.

(119) اللالكائي، "شرح أصول اعتقاد أهل السنة"، سياق ما روي في تكفير المشبهة 3: 583-588.

(120) الشهرستاني، "الملل والنحل"، 1: 104-105.

(121) المرجع السابق.

(122) سيايئي التعليق على إدخاله هذه الصفة بين صفات الله.

(123) المرجع السابق، 1: 121.

(124) المرجع السابق.

التعليق:

تنوعت أخطاء الشهرستاني هنا أولاً: حدد معنى واحداً للظاهر، وهو ما فهمه من أن ظاهر الصفات التشبيهية والتجسيمية! ثانياً: اعتقد أن ظاهر الصفات التي وصف الله بها نفسه من صفات خبرية أو فعلية هو التشبيه والتجسيم، ثالثاً: جعل هذا المعنى الذي فهمه هو ما يعتقده السلف في نصوص الصفات التي لله -عز وجل-.

الرد على هذه الأخطاء:

1- ما اعتقده الشهرستاني وغيره أن ظاهر النصوص التي وصف الله بها نفسه هو التشبيه والتجسيم، خطأً من جهتين: نفي وجحد معنى حق أظهره الله وبينه في أكثر من موضع، الجهة الثانية: اعتقاد معنى باطل، وجعل هذا المعنى الباطل هو الذي يُظهره القرآن في أكثر من موضع! فيلزم منه لوازم باطلة منها أن هذا القرآن ليس هدى ولا شفاء ولا نورا، وإنما ضلالا وكفرا. وهذا ما لخصه ابن تيمية في قوله: "والذين يجعلون ظاهرها ذلك يغلطون من وجهين: تارة يجعلون المعنى الفاسد ظاهر اللفظ حتى يجعلوه محتاجا إلى تأويل يخالف الظاهر ولا يكون كذلك، وتارة يردُّون المعنى الحق الذي هو ظاهر اللفظ لا اعتقادهم أنه باطل" (125).

2- إن السلف "والأئمة لم يكونوا يسمون هذا ظاهرها ولا يرتضون أن يكون ظاهر القرآن والحديث كفرا وباطلاً، والله سبحانه وتعالى أعلم وأحكم من أن يكون كلامه الذي وصف به نفسه لا يظهر منه إلا ما هو كفر أو ضلال" (126).

3- السلف جميعهم لما أجروها على ظاهرها كانوا يحددون مرادهم بالظاهر، فلا يجوز نسبة مراد لهم غير الذي تظهر منه النصوص حقاً، وغير ما حدوده وبينوه.

يوضح هذا أن السلف لما قالوا الأخذ بظاهر النصوص كانوا يعلمون أن ظاهرها هو ما يليق بجلاله؛ لأن الله هو من وصف نفسها بها وتمدح بها ولا أحد أعلم بالله من الله، ثم الكلام عن الصفات فرع عن الكلام عن الذات، فكما أننا ثبت ذاتا تليق بجلال الله لا تشبه ذوات البشر، فكذلك له صفات لا تشبه صفاتهم، وهذا الاعتقاد هو ما أجمع عليه السلف من إثبات ظاهر النصوص مع نفي الكيفية والتشبيه.

(125) ابن تيمية، "مجموع الفتاوى"، 3: 43.

(126) ابن تيمية، "مجموع الفتاوى"، 3: 43.

وهذا ما أوضحه ابن تيمية في بطلان ما ذكره الشهرستاني وغيره بقوله: "أطلق غير واحد ممن حكى إجماع السلف منهم الخطابي مذهب السلف: أنها تُجرى على ظاهرها مع نفي الكيفية والتشبيه عنها؛ وذلك أن الكلام في الصفات فرع على الكلام في الذات، يحتذى حذوه ويتبع فيه مثاله، فإذا كان إثبات الذات إثبات وجود لا إثبات كيفية؛ فكذلك إثبات الصفات إثبات وجود لا إثبات كيفية؛ فنقول إن له يداً وسمعاً، ولا نقول إن معنى اليد القدرة ومعنى السمع العلم..."⁽¹²⁷⁾، ثم تابع ابن تيمية في بيان بطلان من ظن أن ظاهر النصوص التشبيه فقال: "الظاهر قد صار مشتركاً بين شيئين:

أحدهما: المعاني المحدثّة المستحيلة على الله واللائقة بالمخلوقين مثل أن يقال إن اليد جارية مثل جوارح العباد، وظاهر الغضب غليان القلب لطلب الانتقام، وظاهر كونه في السماء أن يكون مثل الماء في الظرف، فلا شك أن من قال إن هذه المعاني وشبهها من صفات المخلوقين ونعوت المحدثين غير مراد من الآيات والأحاديث فقد صدق وأحسن؛ إذ لا يختلف أهل السنة أن الله تعالى ليس كمثله شيء، لا في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أفعاله...، لكن هذا القائل أخطأ حيث ظن أن هذا المعنى هو الظاهر من هذه الآيات والأحاديث، وحيث حكى عن السلف ما لم يقوله؛ فإن ظاهر الكلام هو ما يسبق إلى العقل السليم منه لمن يفهم بتلك اللغة، ثم قد يكون ظهوره بمجرد الوضع وقد يكون بسياق الكلام، وليست هذه المعاني المحدثّة المستحيلة على الله تعالى هي السابقة إلى عقل المؤمنين، بل اليد عندهم كالعلم والقدرة والذات فكما كان علمنا وقدرتنا وحياتنا وكلامنا ونحوها من الصفات أعراضاً تدل على حدوثها يمتنع أن يوصف الله سبحانه بمثله، فكذلك أيدينا، ووجوهنا، ونحوها أجساماً كذلك محدثة يمتنع أن يوصف الله تعالى بمثله، ثم لم يقل أحد من أهل السنة إذا قلنا إن لله علماً، وقدرة، وسمعاً، وبصراً، أن ظاهره غير مراد ثم يفسر بصفاتنا؛ فكذلك لا يجوز أن يقال إن ظاهر اليد والوجه غير مراد؛ إذ لا فرق بين ما هو من صفاتنا جسم أو عرض للجسم.

والمعنى الثاني: أن هذه الصفات إنما هي صفات الله كما يليق بجلاله نسبتها إلى ذاته المقدسة كنسبة صفات كل شيء إلى ذاته، فيعلم أن العلم صفة ذاتية للموصوف، ولها خصائص، وكذلك الوجه، ولا يقال إنه مستغن عن هذه الصفات؛ لأن هذه الصفات واجبة لذاته، والإله المعبود سبحانه هو المستحق لجميع هذه الصفات، ومن قال إن ظاهر شيء من أسمائه وصفاته غير مراد فقد أخطأ؛ لأنه ما من اسم يسمى الله تعالى به إلا والظاهر الذي يستحقه المخلوق غير مراد به، فكان قول هذا القائل

(127) ابن تيمية، "الرسالة المدنية ضمن مجموع الفتاوى"، 6: 355.

يقتضى أن يكون جميع أسمائه وصفاته قد أريد بها ما يخالف ظاهرها ، ولا يخفي ما في هذا الكلام من الفساد⁽¹²⁸⁾.

المسألة الثالثة: دعواه أن مذهب السلف منقسم إلى التفويض والتأويل

قال الشهرستاني: "فبالغ السلف في إثبات الصفات إلى حد التشبيه.. فافترقوا فرقتين: فمنهم من أوله على وجه يحتمل اللفظ ذلك ، ومنهم من توقف في التأويل وقال عرفنا بمقتضى العقل أن الله تعالى ليس كمثله شيء فلا يشبه شيئاً من المخلوقات ولا يشبه شيء منها وقطعنا بذلك إلا أننا لا نعرف معنى اللفظ...وأما السلف الذين لم يتعرضوا للتأويل ولا تهدفوا للتشبيه فمنهم مالك بن أنس رحمته الله إذ قال الاستواء معلوم والكيفية مجهولة والايان به واجب والسؤال عنه بدعة ومثل أحمد بن حنبل وسفيان الثوري وداود بن علي الاصفهاني ومن تابعهم⁽¹²⁹⁾. فهؤلاء عند الشهرستاني مثال للسلف الذين آمنوا باللفظ فقط وفوضوا المعنى لله.

أما مثاله للسلف الذين أولوا المعنى على حد تعبيره فيقول: "حتى انتهى الزمان إلى عبد الله بن سعيد الكلابي⁽¹³⁰⁾ وأبي العباس القلانسي⁽¹³¹⁾ والحارث ابن أسد المحاسبي⁽¹³²⁾، وهؤلاء كانوا من جملة السلف إلا أنهم باشروا علم الكلام ، وأيدوا عقائد السلف بحجج كلامية ، وبراهين أصولية ، وصنّف بعضهم ، ودرس بعض ، حتى جرى بين أبي الحسن الأشعري وبين أستاذه⁽¹³³⁾ مناظرة في مسألة من مسائل الصلاح والأصلح فتخاصما وانحاز الأشعري إلى هذه الطائفة فأيد مقالتهم بمنهج كلامية وصار ذلك مذهبا لأهل السنة والجماعة⁽¹³⁴⁾.

(128) ينظر: المرجع السابق، 6: 356-357. باختصار.

(129) الشهرستاني، "الملل والنحل"، 1: 104-105.

(130) تقدمت ترجمته.

(131) أحمد بن عبد الرحمن القلانسي الرازي، من معاصري أبي الحسن الأشعري، واعتقاده موافق لاعتقاده في الإثبات. ينظر: ابن عساكر، "تبين كذب المفتري"، (ط3، بيروت: دار الكتاب 1404هـ)، 398.

(132) باشر شيء من الكلام، فهجره أحمد بن حنبل، وحذر من كتبه أبو زرعة. ينظر: الذهبي "ميزان الاعتدال". تحقيق: علي البجاوي، (ط1، بيروت: دار المعرفة 1382هـ)، 1: 430-431.

(133) يعني الجبائي المعتزلي، وأشار لهذه المناظرات ابن عساكر "تبين كذب المفتري" 56، 91.

(134) الشهرستاني، "الملل والنحل"، 1: 105-106.

التعليق:

كلام الشهرستاني يتضمن عدة أمور:

1- أن السلف ينقسمون إلى قسمين: قسم فوض المعنى، وقسم أول وهذه هي حقيقة دعوى أن طريقة السلف أسلم وطريقة الخلف أعلم وأحكم، وقد أشار الشهرستاني بعبارات آخر لذلك سوف أفرداها في المسألة التالية بإذن الله.

2- نسبة مذهب التفويض إلى السلف

التعليق

حقيقة مذهب التفويض: هو نفي حقيقة الصفات والإيمان بألفاظ مجردة جوفاء لا معنى لها والشهرستاني كغيره من المتكلمين ممن وقعوا في هذه المدحضة وهي نسبة التفويض إلى السلف جهلا منهم، وعدم إدراك حقيقة مذهب السلف، ولعل سبب وقوع هؤلاء المتكلمين ومنهم الشهرستاني في هذا الخطأ هو الاطلاع على بعض عبارات السلف وفهمها على غير المراد ومن جملة تلك العبارات التي ظن المتكلمون من خلالها أن مذهب السلف هو التفويض⁽¹³⁵⁾:

- ما جاء عن سفيان بن عيينة قال سئل ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن قوله الرحمن على العرش استوى كيف استوى؟ قال: "الاستواء غير مجهول والكيف غير معقول ومن الله الرسالة وعلى الرسول البلاغ المبين وعلينا التصديق"⁽¹³⁶⁾.

- ما جاء عن بعض السلف أنه قال في آيات الصفات: "أمروها كما جاءت بلا كيف"⁽¹³⁷⁾.
والحق أن هذه العبارات لا تدل على ما يفهمه المتكلمون "فقول ربيعة ومالك الاستواء غير مجهول والكيف غير معقول والإيمان به واجب موافق لقول الباقيين أمروها كما جاءت بلا كيف، فإنما نفوا علم الكيفية، ولم ينفوا حقيقة الصفة، ولو كان القوم قد آمنوا باللفظ المجرد من غير فهم لمعناه على ما يليق بالله لما قالوا الاستواء غير مجهول والكيف غير معقول، ولما قالوا أمروها كما جاءت بلا كيف، فإن الاستواء حينئذ لا يكون معلوما بل مجهولا بمنزلة حروف المعجم، وأيضا فإنه لا يحتاج إلى نفي علم الكيفية إذا لم يفهم عن اللفظ معنى، وإنما يحتاج إلى نفي علم الكيفية إذا أثبتت الصفات، وأيضا فإن من ينفي الصفات الخبرية أو الصفات مطلقا لا يحتاج إلى أن يقول بلا كيف، فمن قال إن الله ليس على العرش لا يحتاج أن يقول بلا كيف، فلو كان مذهب السلف نفي الصفات في نفس الأمر

⁽¹³⁵⁾ ينظر: السحيباني. "منهج الشهرستاني". 430.

⁽¹³⁶⁾ رواه الخلال بإسناد كلهم أئمة ثقات وهو مروي عن مالك بن أنس تلميذ ربيعة من غير وجه. ينظر: ابن تيمية، "الحموية ضمن مجموع الفتاوى"، 5: 40.

⁽¹³⁷⁾ المرجع السابق

لما قالوا بلا كيف، وأيضا فقولهم أمروها كما جاءت، يقتضي إبقاء دلالتها على ما هي عليه فإنها جاءت ألفاظ دالة على معاني، فلو كانت دلالتها منتفية، لكان الواجب أن يقال أمروا لفظها مع اعتقاد أن المفهوم منها غير مراد، أو أمروا لفظها مع اعتقاد أن الله لا يوصف بما دلت عليه حقيقة، وحينئذ فلا تكون قد أمرت كما جاءت ولا يقال حينئذ بلا كيف؛ إذ نفي الكيف عما ليس بثابت لغو من القول⁽¹³⁸⁾.

قال ابن القيم عن الصحابة: (ولم يتنازعوا في تأويل آيات الصفات وأخبارها في موضع واحد بل اتفقت كلمتهم وكلمة التابعين بعدهم على إقرارها وإمرارها مع فهم معانيها وإثبات حقائقها)⁽¹³⁹⁾.

3- دعوى الشهرستاني أن مذهب السلف التفويض انتهى إلى المؤولة وهم من السلف أيضا! لكنهم أيدوا كلامهم بالحجج العقلية مثل ابن كلاب...

التعليق:

لا شك أن هذا مدح لطائفته الأشعرية وكلامه هذا مجرد ادعاء لا يُسلم له به، حيث إن المتكلمين من هؤلاء الذين ذكرهم غيروا منهج السلف وسلوكوا طريقا آخر وقد صرح الشهرستاني واعترف بذلك فقال: "إلا أنهم باشروا علم الكلام"⁽¹⁴⁰⁾.

وقول الشهرستاني إن من السلف الكلاية والأشعرية، وإنهم الذين تولوا التأويل، مراد الشهرستاني بالتأويل هنا الذي في اصطلاح المتكلمين: وهو صرف المعنى عن ظاهره إلى ما يخالف ظاهره⁽¹⁴¹⁾، وهو الذي حُكِيَ عن غير واحد إجماع السلف على عدم القول به⁽¹⁴²⁾، فكيف يكون هؤلاء من السلف؟! خاصة إذا قورن ما كان عليه السلف من عقائد بما عليه الأشاعرة لم يكن هناك وجه تشابه إلا في القليل من المسائل، فإن لهم منهجا فكريا مستقلا في غالب الأبواب والأصول، ويختلفون مع أهل السنة والجماعة من أول مصدر التلقي حتى آخر السمعيات، والإمام أحمد إمام أهل

⁽¹³⁸⁾ المرجع السابق، 5: 41-42.

⁽¹³⁹⁾ ابن القيم، "الصواعق المرسلة". تحقيق: علي الدخيل الله، (ط3)، الرياض: دار العاصمة، 1418هـ. 1: 210.

⁽¹⁴⁰⁾ الشهرستاني، "الملل والنحل"، 1: 106.

⁽¹⁴¹⁾ ابن تيمية، "الإكليل في المتشابه والتأويل" (ط1، مصر: دار الإيمان)، 35.

⁽¹⁴²⁾ ابن القيم، "الصواعق المرسلة"، 1: 180.

السنة انتقد طريقة أسلاف الأشعرية خاصة المحاسبى⁽¹⁴³⁾، وأمر بهجرانه لقوله بقول ابن كلاب، فكيف بعد ذلك تكون الأشعرية هم السلف وأهل السنة والجماعة؟⁽¹⁴⁴⁾.

وليس معنى هذا أن الأشاعرة فرقة خارجة عن الإسلام، أو أنهم ليسوا من أهل السنة بالمعنى العام، وإنما المقصود أنهم ليسوا على السنة المحضة التي كان عليها النبي ﷺ، وأصحابه⁽¹⁴⁵⁾.

المسألة الرابعة: التلبيس على القارئ

يظهر هذا جليا من خلال عدة أمور:

1- تفريقه بين السلف وبين معتقدهم الصحيح.

جعل الإمام أحمد قائلًا بالتفويض -كما سبق-⁽¹⁴⁶⁾ ثم جاء إلى معتقد أهل السنة والجماعة فوصف أهله بالتشبيه والتجسيم والحشوية⁽¹⁴⁷⁾ بعد أن صاغه بطريقة منفردة، فقال: "وجماعة من أصحاب الحديث الحشوية صرحوا بالتشبيه...وأما ما ورد في التنزيل من الاستواء والوجه واليدين والجنب والمجيء والإتيان والفوقية وغير ذلك فأجروها على ظاهرها، اعني: ما يفهم عند الإطلاق على الأجسام"⁽¹⁴⁸⁾.

التعليق:

- كلامه هنا مع ما سبق من نسبة التفويض للسلف يجعل القارئ يظن أن السلف مختلفون في الأسماء والصفات، والحق أنهم: لم يتنازعوا في الصفات وأخبارها في موضع واحد بل اتفقت كلمتهم⁽¹⁴⁹⁾.
- لفظ الحشوية ليس فيه ما يدل على شخص بعينه، فإن كان مراده بالحشوية الذين صرحوا بالتشبيه طائفة من أصحاب الأئمة الأربعة دون غيرهم، كأصحاب أحمد أو الشافعي أو مالك، فمن المعلوم أن هذه المقالات لا توجد فيهم أصلا، بل هم يكفرون من يقولها، ولو قدر أن بعضها وجد في بعضهم

⁽¹⁴³⁾ تقدمت ترجمته، وابن كلاب.

⁽¹⁴⁴⁾ ينظر: المحمود، "موقف ابن تيمية من الأشاعرة". 1: 456؛ والسحبياني، "منهج الشهرستاني"، 395.

⁽¹⁴⁵⁾ ينظر: ابن تيمية، "مجموع الفتاوى"، 4: 12، 6: 53؛ ومنهاج السنة 2: 221؛ وبيان تلبيس الجهمية، 3: 538.

⁽¹⁴⁶⁾ في المسألة الثالثة دعاه أن مذهب السلف التفويض.

⁽¹⁴⁷⁾ سبق التعريف بهذا المصطلح. ينظر المطلب الثاني المسألة الأولى.

⁽¹⁴⁸⁾ الشهرستاني، "الملل والنحل"، 1: 120-121.

⁽¹⁴⁹⁾ ينظر: ابن القيم، "الصواعق"، 1: 210.

فليس ذلك من خصائصهم، وإن كان مراده بالحشوية أهل الحديث على الإطلاق: سواء كانوا من أصحاب هذا أو هذا، فاعتقاد أهل الحديث هو السنة المحضة؛ لأنه هو الاعتقاد الثابت عن النبي ﷺ، وليس في اعتقاد أحد من أهل الحديث شيء من هذا، والكتب شاهدة بذلك⁽¹⁵⁰⁾.

2- إيراد الصحيح المتفق على صحته وثبوته مع الباطل والمجمل.

كان هذا بالنسبة للصفات والأحاديث، ففي معرض بيانه للصفات التي زعم أن المشبهة نسبتها إلى الله عز وجل أورد جملة من الصفات التي منها ما صح إثباته، ومنها ما لم يصح، أو لم يصح نفيه أو إثباته دون تفريق بين ذلك، وهذا مما يلتبس على القارئ معرفته، فيعتقد أن الحكم واحد، والحق خلاف ذلك إذ لا بد من التفصيل⁽¹⁵¹⁾.

من أمثلة هذا الخلط قول السهرستاني: "وأما ما ورد في التنزيل من الاستواء والوجه واليدين والجنب والمجيء والإتيان والفوقية وغير ذلك فأجروها على ظاهرها أعني ما يفهم عند الإطلاق على الأجسام"⁽¹⁵²⁾.

التعليق:

أ- هنا خلط صفات حق ثابتة بنصوص من القرآن وهي الاستواء والوجه واليدين والمجيء والإتيان والفوقية، والسلف يثبتونها على ظاهرها اللائق بجلال الله - عز وجل- وهذا هو الظاهر الذي يعنونه، لا كما فهمه السهرستاني بقوله: "أعني ما يفهم عند الإطلاق على الأجسام"⁽¹⁵³⁾.

لا يصح- كما سبق- أن يلزمهم بما تبادر إلى ذهنه من التمثيل؛ لأن نصوص الكتاب والسنة لا يمكن أن يكون ظاهرها التمثيل، والسلف لم يقولوا أن ظاهرها ما يطلق على الأجسام بل قالوا بظاهرها ما يليق بجلال الله، فإلزامهم بفهمه الخاص تجني عليهم، وقول بلا علم.

يقول ابن القيم عن مثل صنيع السهرستاني وغيره: "فهموا من النصوص الباطل الذي لا يجوز إرادته، ثم أخرجوها عن معناها الحق المراد منها فأساءوا الظن بها وبالمكلم بها وعطلوها عن حقائقها التي هي عين كمال الموصوف بها"⁽¹⁵⁴⁾، فكانوا أحق بوصف المشبهة والمجسمة الذي يلمزون به السلف

⁽¹⁵⁰⁾ ينظر: ابن تيمية، "منهاج السنة" 2: 521.

⁽¹⁵¹⁾ السحيباني، "منهج السهرستاني"، 410.

⁽¹⁵²⁾ السهرستاني، "الملل والنحل"، 1: 120-121.

⁽¹⁵³⁾ المرجع السابق 1: 120-121.

⁽¹⁵⁴⁾ ابن القيم. "الصواعق المرسلة". 1: 238.

لأنهم جمعوا بين التمثيل أولاً ثم التعطيل "ولهذا قال بعض أهل العلم: إن كل معطل مشبه ولا يستقيم له التعطيل إلا بعد التشبيه" (155).

ب- خلط مع الصفات الثابتة وصف لم يثبتته السلف صفة لله عز وجل وهو (الجنب).

يقول ابن القيم -رحمه الله-: "وأعظم الناس إثباتاً للصفات هم أهل السنة والحديث لا يثبتون أن لله جنبا واحداً" (156).

وأقوى ما يرد به على مثل صنيع الشهرستاني ما قاله عثمان بن سعيد الدارمي في نقضه على المريسي: "وإدعاء المعارض زورا على قوم أنهم يقولون في تفسير قوله تعالى: ﴿يَحْسِرَنَّ عَلَىٰ مَا قَرَّرْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ﴾ [الزمر: 56] أنهم يعنون بذلك الجنب الذي هو العضو، وليس ذلك على ما يتوهمونه. قال الدارمي فيقال لهذا المعارض: ما أرخص الكذب عندك وأخفه على لسانك، فإن كنت صادقا في دعواك فأشر بها إلى أحد من بني آدم، وإلا فلم تشنع بالكذب على قوم هم أعلم بهذا التفسير منك، إنما تفسيرها عندهم: تحسر الكفار على ما فرطوا في الإيمان والفضائل التي تدعو إلى ذات الله واختاروا الكفر والسخرية، فمن أنبأك أنهم قالوا جنب من الجنوب؟ فإنه لا يجهل هذا المعنى كثير من عوام المسلمين فضلا عن علمائهم... والتفريط: فعلٌ أو تركٌ فعل، وهذا لا يكون قائماً بذات الله لا بجنب ولا غيره، بل لا يكون منفصلا عن الله تعالى وهو معلوم بالحس والمشاهدة" (157).

ج- ساق الأحاديث الصحيحة الثابتة مع أحاديث ضعيفة أو مختلف في صحتها بل والموضوعة ونسب إلى المشبهة -وهو كما سبق مصطلح واسع أدخل فيه حتى السلف - روايتها (158) مثل حديث: "لقيني ربي فصافحني وكافحني، ووضع يده بين كتفي حتى وجدت برد أنامله" (159) ولقد بحث عنه بحسب جهدي في الأحاديث الصحيحة والسنن والمسانيد فلم أجده فيها ولا في غيرها، أما النصف الأخير منه

(155) ابن القيم. المرجع السابق؛ وينظر: العثيمين. "فتح رب البرية" 97

(156) الموصلي. "مختصر الصواعق المرسله". 24.

(157) المرجع السابق.

(158) ينظر: الشهرستاني، "الملل والنحل"، 120-121.

(159) لفظة "لقيني ربي فصافحني وكافحني" غير ثابتة لا لفظا ولا معنى فقد (اتفق المسلمون على أن النبي ﷺ لم ير ربه بعينه في الأرض وأن الله لم ينزل له إلى الأرض وليس عن النبي ﷺ حديث قط فيه أن الله نزل له إلى الأرض). ابن تيمية. "مجموع الفتاوى". 3: 387.

"ووضع يده بين كتفي.." ورد قريبا منه في سنن الترمذي، وعند الإمام أحمد عن معاذ "وضع كفه بين كتفي حتى وجدت برد أنامله بين ثديي فتجلى لي كل شيء" (160).

فالشهرستاني جمع بطريقة تلفيقية بين مثبتتي حقيقة الصفات كما يليق بالله ﷻ، وبين المشبهة الصرخاء الذين وصفوا الله بصفات البشر، وجعلهما طائفة واحدة متحدة المعتقد (161).

3- في مسألة صفة الكلام لله عز وجل ذكر معتقد السلف وأنكر معتقدهم أن الحروف والأصوات قديمة وادعى أنهم يقولون والرقوم قديمة، وقالوا لا يعقل كلام ليس بحروف (162)

التعليق:

الصحيح كما سبق البيان في مبحث البغدادى أن الكلام صفة ذات أزلية، وآحاده متعلق بمشيئة الله، لكن زاد الشهرستاني دعوى أن السلف يقولون: "والرقوم المكتوبة قديمة أزلية" (163).

زيادته هذه لا يقولها عاقل يتصور ما يقول (164) فضلا أن تصدر عن السلف، ثم أنكر معقولا أنكر قولهم: ولا يعقل كلام بلا صوت وحرف، ويذكر الأحاديث التي يستدل بها السلف في تأكيد ذلك وهي صحيحة بطريقة توحى أنه لا يعلم مدى صحتها بل توحى بجهله بها واعتقاده ضعفها حيث قال:

(160) جزء من حديث الرؤيا "رأيت ربي في أحسن صورة" أخرجه الترمذي في أبواب تفسير القرآن، باب ومن سورة ص، وقال: حسن صحيح برقم (3235) ص 1982، وذكره الألباني في "سلسلة الأحاديث الصحيحة". اعتنى به: مشهور آل سلمان. (ط1، مكتبة المعارف، 1425هـ). رقم (3169). وكل من يصحح هذا الحديث يؤكد أن الرؤية رؤية منام لا رؤية يقظة يقول ابن تيمية: "هذا الحديث لم يكن ليلة المعراج فإن هذا الحديث كان بالمدينة وفي الحديث أن النبي ﷺ نام عن صلاة الصبح ثم خرج إليهم وقال: رأيت كذا وكذا. وهو من رواية من لم يصل خلفه إلا بالمدينة كام الطفيل وغيرها والمعراج إنما كان من مكة... ففعل أن هذا الحديث كان رؤيا منام بالمدينة كما جاء مفسرا في كثير من طرقه أنه كان رؤيا منام مع أن رؤيا الأنبياء وحي لم يكن رؤيا يقظة ليلة المعراج، وقد اتفق المسلمون على أن النبي ﷺ لم ير ربه بعينه في الأرض وأن الله لم ينزل له إلى الأرض وليس عن النبي ﷺ قط حديث فيه أن الله نزل له إلى الأرض" ابن تيمية. "مجموع الفتاوى". 3: 387.

(161) ينظر: السحيباني، "منهج الشهرستاني"، 410.

(162) ينظر: الشهرستاني، "الملل والنحل"، 1: 121.

(163) المرجع السابق.

(164) ينظر: ابن تيمية، "مجموع الفتاوى"، 3: 186؛ وابن تيمية. "درء التعارض". 2: 113.

"واستدلوا بأخبار، منها ما روي عن النبي -عليه السلام-: "ينادي الله تعالى يوم القيامة بصوت يسمعه الأولون والآخرون" (165)" (166).

يقول ابن تيمية عن جهل الأشعري وأصحابه ومنهم الشهرستاني بالسنة ومذهب أهل السنة: "فهكذا معرفته بمذهب أهل السنة والحديث مع أنه من أعرف المتكلمين المصنفين في الاختلاف بذلك وهو أعرف به من جميع أصحابه من القاضي أبي بكر وابن فورك وأبي إسحاق وهؤلاء أعلم به من أبي المعالي وذويه ومن الشهرستاني ولهذا كان ما يذكره الشهرستاني من مذهب أهل السنة والحديث ناقصا عما يذكره الأشعري فإن الأشعري أعلم من هؤلاء كلهم بذلك نقلا وتوجيها" (167).

(165) أخرج البخاري "يحشر الله العباد فيناديهم بصوت يسمعه من بعد كما يسمعه من قرب" كتاب التوحيد باب "ولا تنفع الشفاعة عنده" بعد رقم (7480) ص 623.

(166) الشهرستاني، "الملل والنحل"، 1: 121.

(167) ابن تيمية، "منهاج السنة"، 5: 279.

الخاتمة وأهم التوصيات

- 1- التجسيم والتشبيه من الألفاظ المجملة التي يراد منها معنى صحيح ومعنى باطل، والصواب عدم إطلاق النفي إلا بعد الاستفصال.
- 2- تبين بعد تحرير محل النزاع بين أهل السنة والجماعة في نفي التشبيه والتجسيم أن محل النزاع هو الصفات الاختيارية والخبرية، فالأشاعرة تسمي من يثبتها مشبهًا ومجسمًا.
- 3- البغدادي يسوق مذهبه على أنه مذهب أهل السنة والجماعة، والحق أنه مخالف لمذهبهم، ومبحث المشبهة والمجسمة يدل على ذلك دلالة واضحة، فقد خالف مذهب السلف ومنهجهم، بل إنه أظهر عقيدة السلف مشوهة بالإلزامات التي لا تلزمهم، وتبين أن سبب ذلك هو تعصب البغدادي الشديد على مخالفته وجهله بالسنة.
- 4- إن عقيدة السلف وإن كانت قد غابت عن كتاب البغدادي، وظهرت بشكل مختلط مع مقالات المشبهة الصرخاء، فإنها كانت أشد غيابًا عن كتاب الملل للشهرستاني، وأشد خلطًا ولبسًا للحق مع الباطل؛ وذلك بسبب خوضه في الفلسفة مع جهله الشديد بالسنة ومذهب السلف.
- 5- غالب من يتوسع الآن في ذم من يشبه الله بخلقه، ويعرض عن البيان والتفصيل في ذم من يشبه المخلوق بالخالق هم المعطلة ولا يقصدون بدم المشبهة إلا ذم أهل السنة والجماعة، ومعتقدهم.

التوصيات:

- أن يُذكر بالمصادر الصحيحة في تلقي العقيدة الصحيحة، فعقيدة أهل السنة لا تأخذ من كتب الفرق ولا السير ولا مخالفينهم، وإنما تأخذ من الكتاب والسنة، وأهل السنة المحضة ككتب العقيدة المسندة لأهل الحديث كالبخاري ومسلم وأهل السنن وكتب العقيدة المسندة المستقلة في الاعتقاد كالسنة للخلال ولابن أبي عاصم ونحوهم.
- الكتابة والتأليف في أسباب تعصب الأشاعرة على أهل السنة قديما وحديثا وبيان أسباب ذكرهم عقيدة السلف مشوهة مخلوطة مع أهل الباطل.

المصادر

القرآن الكريم

- 1- ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد. "الجرح والتعديل". (ط1، الهند 1271هـ).
- 2- ابن أبي عاصم، أحمد بن عمرو. "السنة، ومعه ظلال الجنة في تخريج السنة، للألباني". (ط2، المكتب الإسلامي، 1405هـ).
- 3- ابن أبي العز، علي بن علي. "شرح العقيدة الطحاوية". تحقيق جماعة من العلماء، خرج أحاديثها الألباني. (ط8، بيروت: المكتب الإسلامي، 1404هـ).
- 4- ابن تيمية، أحمد بن عبد السلام. "بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية". تحقيق: محمد بن قاسم. (ط1، مكة المكرمة: مطبعة الحكومة، 1392هـ).
- 5- ابن تيمية "الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح". تحقيق: علي ناصر، وآخرون. (ط2، دار العاصمة، 1419هـ).
- 6- ابن تيمية "درء تعارض العقل والنقل". تحقيق: د. محمد رشاد سالم. (ط2، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1411هـ).
- 7- ابن تيمية "مجموع الفتاوى". جمع وترتيب عبد الرحمن بن قاسم، (القاهرة: طبعة إدارة المساحة العسكرية، 1404هـ).
- 8- ابن تيمية "منهاج السنة النبوية". تحقيق: محمد رشاد. (ط1، 1406هـ).
- 9- ابن حنبل، أحمد بن محمد. "المسند". (مؤسسة قرطبة الهرم بدون ت).
- 10- ابن حنبل "الرد على الجهمية والزندقة". تحقيق: عبد الرحمن عميرة. (ط2، دار اللواء، 1402هـ).
- 11- ابن القيم، محمد بن أبي بكر. "إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان". تحقيق: محمد حامد الفقي. (ط2، بيروت: دار المعرفة، 1395هـ).
- 12- ابن القيم "الصواعق المرسلة على الجهمية والمعتلة". تحقيق: علي الدخيل (ط3، الرياض: دار العاصمة، 1418هـ).
- 13- ابن كثير، إسماعيل بن عمر. "تفسير القرآن العظيم". (ط2، بيروت: دار الجيل، 1410هـ).
- 14- ابن منظور، "لسان العرب". (ط1، بيروت: دار الفكر، 1410هـ).
- 15- الآجري، محمد بن الحسين. "الشريعة". تحقيق: حامد الفقي. (ط1، دار السلام، 1413هـ).
- 16- الأزهرى، محمد بن أحمد. "تهذيب اللغة". تحقيق: محمد خفاجي. (الدار المصرية بدون ت).
- 17- الإسفراييني، طاهر بن محمد. "التبصير في الدين". تحقيق: كمال الحوت. (ط1، بيروت: عالم الكتب، 1983م).

- 18- الأشعري، أبو الحسن علي بن إسماعيل. "مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين". تحقيق: نعيم زرزور، (ط1، المكتبة العصرية، 1426هـ)،
- 19- الألباني، محمد بن ناصر. "سلسلة الأحاديث الصحيحة". اعتنى به: مشهور آل سلمان. (ط1، مكتبة المعارف، 1425هـ).
- 20- الأيجي، عبد الرحمن بن أحمد. "المواقف". تحقيق: د. عبد الرحمن عميرة. (ط1، بيروت: دار الجيل، 1997م).
- 21- الباجوري، إبراهيم بن محمد "شرح جوهرة التوحيد". نسقه محمد الكيلاني.
- 22- الباقلاني، محمد بن الطيب. "تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل". تحقيق: عماد الدين. (ط1، بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، 1987م).
- 23- البغدادي، عبد القاهر بن طاهر. "الفرق بين الفرق". تعليق إبراهيم رمضان. (ط1، بيروت: دار المعرفة، 1415هـ).
- 24- الجوهري، إسماعيل بن حماد. "الصحاح". تحقيق: أحمد بن عبد الغفور عطار. (طبع على نفقة الشربتلي، 1403هـ).
- 25- الدارمي، عثمان بن سعيد. "الرد على الجهمية". تقديم وتخريج: بدر البدر. (ط2، دار ابن الأثير الكويت، 1416هـ).
- 26- الذهبي، محمد بن أحمد. "سير أعلام النبلاء". حققه عدد من الباحثين، أشرف عليه: شعيب الأرنؤوط. (ط8، مؤسسة الرسالة، 1412هـ).
- 27- السحيباني، محمد بن ناصر. "منهج الشهرستاني في كتابه الملل والنحل عرض وتقويم". (دار الوطن، 1407هـ).
- 28- الشهراني، ناصر بن فلاح "الأصول التسعة الأخيرة من كتاب أصول الدين للبغدادي دراسة تحليلية نقدية في ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة". بحث ماجستير، (1417هـ).
- 29- الشهرستاني، محمد بن عبد الكريم. "الملل والنحل". تحقيق: أمير علي مهنا. (ط7، بيروت: دار المعرفة، 1419هـ).
- 30- آل الشيخ، صالح بن عبد العزيز. "موسوعة الحديث الشريف الكتب الستة". (ط3، دار السلام، 1421هـ).
- 31- آل الشيخ "شرح العقيدة الطحاوية". (مصر: دار المودة، 1432هـ).
- 32- العثيمين، محمد بن صالح. "فتح رب البرية بتلخيص الحموية ضمن رسائل في العقيدة". (ط2، دار طيبة، 1406هـ).
- 33- العصيمي، هند بنت أحمد. "عبد القاهر البغدادي ومنهجه في كتابه الفرق بين الفرق عرض وتقويم" رسالة ماجستير لجامعة الإمام محمد بن سعود (1421هـ).

- 34- العقل، ناصر بن عبد الكريم. "الفرق الكلامية المشبهة نشأتها وأصولها وموقف السلف منها". (ط1، دار الوطن، 1422هـ).
- 35- اللالكائي، هبة الله بن الحسن. "شرح أصول اعتقاد أهل السنة". تحقيق: أحمد الغامدي. (ط5، الرياض: دار طيبة 1418هـ).
- 36- المحمود، عبد الرحمن بن صالح. "موقف ابن تيمية من الأشاعرة". (ط1، مكتبة الرشد، 1415هـ).
- 37- المري، علي بن سالم. "التشبيه والتمثيل في الصفات وموقف الفرق الإسلامية منه". رسالة ماجستير، جامعة الإمام محمد بن سعود (1419هـ).
- 38- الموصلي، محمد بن محمد. "مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعتلة". (بيروت: دار الكتب العلمية).
- 39- النيسابوري، عبد الرحمن بن محمد. "الغنية في أصول الدين". تحقيق: عماد الدين. (ط1، بيروت: مؤسسة الخدمات والأبحاث الثقافية، 1987م).
- 40- الهروي، عبد الله بن محمد. "ذم الكلام وأهله". تحقيق: أبو جابر الأنصاري. (ط1، مكتبة الغرباء، 1419هـ).
- 41- الهيثمي، علي بن أبي بكر. "مجمع الزوائد ومنبع الفوائد". تحقيق: عبد الله الدرويش. (بيروت: لبنان: دار الفكر، 1414هـ).



مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية
مجلة دولية شهرية علمية محكمة
الترقيم الدولي الإلكتروني : ISSN : 2410- 521X
الترقيم الدولي الورقي : ISSN : 2410- 1818
البريد الإلكتروني : journal@andalusuniv.net

المجلة مفهرسة في المواقع الآتية :



2024	2023	2022	2021	2020	العام
0.3068	0.3759	0.1954	0.2692	0.0366	معامل أرسيف
1.55	1.25	1.73	1.60	1.60	معامل التأثير العربي